جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

فرع:علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين: نورة بن حمادي؛ رابح سفير

بعنوان

تحليل الأداء الإقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2017/2014 باستخدام المربع السحري لكالدور

نوقشت وأجيزت+ علنًا بتاريخ: 2019/09/18

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الرتبة	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د/	عبد الرحمان بن سانية	جامعة غرداية	رئيسا
د/	حمزة عمي سعيد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
د/	علي بن ساحة	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

فرع:علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين: نورة بن حمادي؛ رابح سفير

بعنوان

تحليل الأداء الإقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2017/2014 باستخدام المربع السحري لكالدور

نوقشت وأجيزت علنًا بتاريخ: 2019/09/18

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الرتبة	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د/	عبد الرحمان بن سانية	جامعة غرداية	رئيسا
د/	حمزة عمي سعيد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
د/	علي بن ساحة	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله على أن أنعم وسهل وأرشد ومنحنا الصبر ومكننا لإنجاز هذا العمل

وبعد:

نتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان

مع فائق الاحترام والتقدير للأستاذ المشرف: حمزة عمي سعيد على قبوله الإشراف على الموضوع

حيث لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه السديدة

كما نقدم بخالص الشكر للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما نتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة الكرام

أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم الاقتصادية .

والشكر موصول إلى كافة أساتذة

كلية العلوم الإقتصادي والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية

نورة .. رابح

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك إلى من بلغ الرسالة أدى الأمانة سيدنا محمد ﷺ.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد عمره أبي الغالي

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة"

إلى زوجي العزيز الذي ساندني ودعمني في مشواري الدراسي إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أصدقائي إلى اخي وأخواتي

إلى زوجت عمي الغالية وعمي وعماتي وأخوالي وخالاتي

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي دون استثناء

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي، إلى كل من يحمل لقب "بن حمادي"و"صديقي"

إلى كل من يعرف "نورة".

الإهداء

الحمد لله الذي هداني لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدنا الله الذي شرح لي صدري و يسر لي أمري عدد كلماته وعدد النجوم.

إلى أعظم امرأة وأعزها إلى قلبي إلى من سارت بي إلى بر الأمان إلى منبع العطف والحنان و رمز العطاء و الإحسان إلى من حملتني وهنا على وهن إلى التي غمرتني بحنانها و أعطتني زهرة شبابها، إلى أغلى الناس.

أمي – حفظها الله– وأطال في عمرها.

إلى الذي علمني أن العلم صلاح و الحياة كفاح، إلى من أفنى حياته في العمل لأجل سعادتي، إلى من ثابر ليوفر لي جو العلم و التعلم،

أبي حفظه الله – وأطال في عمره

إلى الإخوة والأخوات كل واحد باسمه

وإلى الأعمام والعمات والأخوال والخالات.

وإلى كل من يعرف "رابح"

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا.

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أداء الاقتصاد الجزائري من خلال مربع كالدور السحري في ظل انهيار أسعار النفط خلال الفترة 2017/2014، كما نهدف إلى تسليط الضوء على الآثار التي لحقت بالإقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار البترول للفترة الممتدة من 2014-2017.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 55 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها.
- بخصوص النمو الإقتصادي خلال الفترة (2014-2017) سجل نموا سلبيا قدره (-1.2) بالنسبة للسنة المالية 2017 مقارنة بسنة 2016 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج بتذبذب أسواق الخام البترولية، بالإضافة إلى قلة الطلب على المحروقات خلال الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى قل من 50 دولار للبرميل.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، مربع كالدور، نمو، بطالة ، ميزان مدفوعات، تضخم.

Abstract:

The aim of this study is to analyze the performance of the Algerian of magic box variables lkaldor role in light of the collapse of oil prices during the period 2014/2017, as well as to highlight the effects on the Algerian economy caused by the collapse of oil prices for the period from 2014-2017.

This study has the following results:

- The dramatic decline in fuel prices has made the reserves of oil - producing countries erode and their budget enters the deficit stage.

- Regarding the economic growth during the period (2014-2017) recorded a negative growth of (-1.2) for the financial year 2017 compared to 2016.This decrease in production can be explained by fluctuation of crude oil markets, in addition to the lack of demand for hydrocarbons during the global financial crisis. Oil prices that have reached me are less than $ 50 a barrel.

Key words: oil prices, magic box variables lkaldor, growth, unemployment, balance of payments, inflation.

قائمة الموضوعات

شكر وعرفان	I
الإهداء	II
لملخص	IV
قائمة الموضوعات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	01
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	07
المبحث الأول: الإطار النظري والتطبيقي للمربع السحري لكالدور والأزمات النفطية	08
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	20
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	34
المبحث الأول: تحليل تطور أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري للفترة 2014-2017	35
المبحث الثاني: تحليل الأداء الإقتصادي الجزائري باستعمال مربع كالدور للفترة 2017/2014	44
خلاصة الفصل	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
فهرس المحتويات	65

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	تطور أسعار صادرات البترول لسنوات 2014-2017	41
02-02	إجمالي الناتج المحلي الفعلي للجزائر خلال الفترة 2014-2017.	42
03-02	الإنفاق العام للنمو الإقتصادي الجزائر للفترة (2014-2017)	44
04-02	نسب نمو القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2014-2017	45
05-02	تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (2014- 2017)	47
06-02	تطور مستويات التشغيل حس القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (2014-2017)	48
07-02	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)	49
08-02	مؤشرات الاستقرار الكلي الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)	51

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	11
01-02	مخطط لمعدل النمو للنتاج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2014-2017)	38
02-02	منحنى لإجمالي الناتج المحلي الفعلي للجزائر خلال الفترة 2014-2017	42
03-02	تطور النفقات العامة ومعدل النمو الإقتصادي للفترة (2014-2017)	45
04-02	نسب نمو القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (2010- 2013)	46
05-02	تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (2014- 2017)	48
06-02	تطور معدل التضخم للجزائر خلال الفترة (2014- 2017)	50
07-02	مربع كالدور للمؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري للفترة (2014- 2017)	54

مقدمة

توطئة:

يُعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة، وتحظى أسعاره باهتمام من طرف الخبراء والمحليين الإقتصاديين في الدول المنتجة والمستهلكة، وتشكل عائداته مصدرًا مهمًا للتمويل في العديد من الإقتصاديات التي يصطلح عليها بالاقتصاديات الريعية التي تحظى بحيز مهم ضمن الدراسات والأبحاث التي تسعى إلى تحديد إيجابيات وسلبيات الاعتماد الكبير على الريع.

وفيما يتعلق بالإقتصاد الجزائري، فلقد شكل النفط منذ الاستقلال مصدرًا أساسيًا للتمويل، حيث ترتبط الحركة التمويلية بأسعار هذه المادة بشكل كبير، وقد سعت الجزائر للخروج من دائرة الإقتصاديات الريعية كهدف أساسي نتيجة الصدمات النفطية التي عرفها سقوط أسعار النفط في المرحلة السابقة التي مر بها، ورغم انتعاشها خلال مطلع الألفية الثانية إلا أنها عاودت أسعار النفط الإنهيار بشكل واضح خلال سنة 2014، لتبرز إشكالية تنويع الإقتصاد الجزائري من جديد.

تتنوع أدوات السياسة النقدية للسيطرة والتأثير في عرض النقد ومعدل الفائدة، وذلك لقياس الأداء الإقتصادي: تحقيق استقرار الأسعار، تحقيق هدف التوظيف الكامل، تحقيق معدل نمو مرتفع وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وتعتبر فعالية السياسة النقدية الوسيلة التي يمكن من خلالها البنك المركزي التأثير على النشاط الإقتصادي بغية الوصول إلى أهداف معينة، حيث أن فعالية السياسة النقدية تسعى لتحقيق التوازن (ميزان المدفوعات، التضخم...)، وبالتالي تحقيق الاستقرار الإقتصادي، أي أن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق المربع السحري ، وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مباشرة وغير مباشرة..

تحتل السياسة النقدية موضعًا بالغ الأهمية في الفكر الإقتصادي المعاصر، فهي تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد من أجل بعض الأهداف الإقتصادية الكلية، مثل دفع عجلة النمو الإقتصادي أو الحد من التضخم وهذا باستخدام أدوات يمارسها البنك المركزي من أجل ذلك، إذ تستهدف السياسة النقدية الوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار الإقتصادي.

ويمكن اعتبار أي سياسة إقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها فيما يصطلح عليه بـ "مربع كالدور"، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة إقتصادية قام بتصميمها الإقتصادي نيكولاس

كالدور سنة 1960 وأصبحت تعرف بـ "المربع السحر" الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الإقتصادية وهي (النمو، التوظيف، استقرار الأسعار واستقرار الحسابات الخارجية).

أ) إشكالية الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الصدمة النفطية على أداء الإقتصاد الجزائر باستخدام المربع السحري لكالدور، وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الصدمة النفطية على أداء الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة عناصر مربع كالدور ؟

ب) الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اهم اسباب انخفاض اسعار النفط؟
- ما هي تأثيرات الأزمة النفطية على الأداء الاقتصادي الجزائري؟
- ما مدى حساسية عناصر المربع السحري لكالدور بالصدمة النفطية؟

ج) الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات الفرعية والإشكالية الرئيسية للدراسة تم وضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية: تؤثر الأزمة النفطية على أداء الإقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على المداخيل النفطية كلية تقريبا.

الفرضيات الجزئية:

- تعتبر الازمات السياسية والمالية أهم العوامل المؤثرة على اسعار البترول في السوق الدولية
- تؤدي الصدمة النفطية إلى آثار سلبية على الأداء الاقتصادي الجزائري، أهمها عجز ميزان المدفوعات.
- تتأثر عناصر المربع السحري لكالدور بالصدمة النفطية لكن بدرجات متفاوتة جدا.

د) مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الشخصية:

- الميول الشخصي للموضوع لأنه من المواضيع التي تطبع حركية الإقتصاد في الوقت الراهن في الجزائر؛
- الرغبة الشخصية في معرفة ودراسة مختلف تأثيرات الصدمة النفطية للفترة 2014-2017 على الإقتصاد الجزائري التي تعاني منها الجزائر خلال هذه الفترة.

المبررات الموضوعية:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من المبررات الموضوعية نذكر منها:

- أن الاعتماد على السياسة الريعية كسياسة وحيدة في الإقتصاد الجزائري لها آثار سلبية نتيجة الصدمة النفطية التي تحدث من حين لآخر؛
- الميل الشخصي للموضوع والرغبة في الإطلاع .
- كون الموضوع يحتل مكانة على المستوى الدولي والمحلي بسبب إنخفاض أسعار النفط؛

هـ) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الأداء الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017، هذا باستخدام أدوات وأساليب المربع السحري كالدور[1] وكذا تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال تحليل الأداء الاقتصادي الحاصل منذ فترة تقلبات أسعار البترول، والأثار التي لحقت بالاقتصاد الجزائري جراء هذه الانهيارات مع مختلف الصدمات النفطية والآثار الناجمة عنها، هذا بواسطة جمع البيانات و المعلومات و محاولة تحليلها و غربلتها و تمحيصها و مناقشتها و تطويرها .

[1] نيكولا كالدور (12 ماي 1908- 30 سبتمبر 1986)، يعتبر من الإقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المجرية (بودابست)، كان في البداية من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية إلى أن انتقل وأصبح في اتجاه الكينزية، عمل وهو ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقاتها في الإقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقبة في عهد رئيسة الوزراء آنذاك مارغريت تاتشر التي تميزت باتجاهاتها الليبرالية وكبح النشاط الاجتماعي للدولة.

أهمية البحث :

يعتبر البحث في موضوع الأداء الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية من بين مواضيع السّاعة الذي يمكّن الباحث من تحليل الأداءات الاقتصادية المسجلة في الاقتصاد الجزائري من جهة، كما يقدّم نظرة استطلاعية للاقتصاد الوطني وتشخيص واقع ما يشهده من تقلبات في أسعار البترول التي تعتبر من المداخيل الأساسية لإيرادات الدولة، ويؤكّد عن متانة وصلابة الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر هذا الموضوع من الدعائم الأساسية التي تساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وتبيان المركز الاقتصادي للدولة.

و) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

انطلاقا من طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها والمعلومات المراد الحصول تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وتم استخدامه لبناء وصياغة الإطار النظري للدراسة وعرض المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة، بالاستناد على عدة مراجع مختلفة أجنبية وعربية من كتب، أطروحات ورسائل علمية، الدوريات المتنوعة، البحوث العلمية المقدمة إلى الملتقيات، وخدمات الانترنت.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة بالاعتماد على الإحصائيات و البيانات المحصل عليها.

ز) صعوبات الدراسة :

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدّة التي تثني الطالب عن بلوغ هدفه، ولعل أهم هذه الصعوبات هي:

- محدودية المصادر العلمية؛
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات؛

ح) هيكل الدراسة

الفصل الأول: تطرقنا فيه للإطار النظري والتطبيقي لمتغيري الدراسة، حيث قسمناه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول للإطار النظري والتطبيقي للمربع السحري لكالدور والأزمات النفطية وذلك عبر مطلبين، احتوى المطلب الأول للإطار النظري لمربع كالدور، حيث نتطرق لمفهوم ومبادئ المربع السحري لكالدور وأهم مؤشراته، أما المطلب الثاني فكان حول الصدمات النفطية وأثرها على الإقتصاديات الريعية، بحيث تطرقنا لمفهوم الصدمة النفطية وأسبابها والآثار الناجمة عنها، كما تطرقنا لمكانة النفط في الإقتصاد الجزائري.

أما المبحث الثاني: فتطرقنا للدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، حيث تطرقنا في المطلب الأول للدراسات المحلية، وفي المطلب الثاني الدراسات الأجنبية، أما المطلب الثالث فكان عبارة عن مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه للدراسة التطبيقية لتحليل الأداء الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2017/2014 باستخدام المربع السحري لكالدور، وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول: تحليل تطور أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري للفترة 2014-2017، أما المبحث الثاني: تحليل الأداء الإقتصادي الجزائري باستعمال مربع كالدور للفترة 2017/2014.

.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للمربع السحري لكالدور والأزمات النفطية

تمهيد

تعبر فعالية السياسة النقدية عن مدى قدرة السياسة النقدية بالتأثير على مجمل النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطة النقدية، حيث نصرف مفهومها إلى بحث عن الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية (البنك المركزي) التأثير في مستوى النشاط الإقتصادي بغية الوصول إلى أهداف معينة ودرجة هذا التأثير ، إذا كان هدف السياسة النقدية هو الحد من التضخم فإن الفعالية تنصب على الكيفية التي تمكن البنك المركزي من تحقيق هذا الهدف.

ترتبط فعالية السياسة النقدية بكيفية الوصول إلى الأهداف إلى جانب أن هذه الأهداف عرفت تطوراً تاريخياً فإن الاعتقاد الذي كان سائداً لدى الإقتصاديين قبل أزمة الكساد العالمي 1929 يتمثل في كون السياسة النقدية هي أهم سياسة يمكن إتباعها لتحقيق هدف إستقرار الأسعار، جعلها تتمتع بفعالية أكبر في تحقيق الاستقرار النقدي، لكن أزمة الكساد بينت فشل هذه السياسة في علاج مشكلة الركود الإقتصادي مما زعزع بشدة الثقة والاعتقاد في فعالية السياسة النقدية.

من خلال هذا الفصل نتطرق للإطار النظري والتطبيقي للمربع السحري لكالدور والأزمات النفطية وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول للإطار النظري والتطبيقي للمربع السحري لكالدور والأزمات النفطية وذلك عبر مطلبين، احتوى المطلب الأول للإطار النظري لمربع كالدور، حيث نتطرق لمفهوم ومبادئ المربع السحري لكالدور وأهم مؤشراته، أما المطلب الثاني فكان حول الصدمات النفطية وأثرها على الإقتصاديات الريعية، بحيث تطرقنا لمفهوم الصدمة النفطية وأسبابها والآثار الناجمة عنها، كما تطرقنا لمكانة النفط في الإقتصاد الجزائري.

أما المبحث الثاني: فتطرقنا للدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، حيث تطرقنا في المطلب الأول للدراسات المحلية، وفي المطلب الثاني الدراسات الأجنبية، أما المطلب الثالث فكان عبارة عن مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري والتطبيقي للمربع السحري لكالدور والأزمات النفطية

نتطرق في هذا المبحث إلى نتطرق للإطار النظري والتطبيقي للمربع السحري لكالدور والأزمات النفطية، حيث نتطرق في المطلب الأول للإطار النظري لمربع كالدور، حيث نتطرق لمفهوم ومبادئ المربع السحري لكالدور وأهم مؤشراته، أما المطلب الثاني فكان حول الصدمات النفطية وأثرها على الإقتصاديات الريعية، بحيث تطرقنا لمفهوم الصدمة النفطية وأسبابها والآثار الناجمة عنها، كما تطرقنا لمكانة النفط في الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الإطار النظري للمربع السحري لكالدور

أولاً: مفهوم ومبادئ المربع السحري لكالدور:

يمكن اعتبار أي سياسة إقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في ما يصطلح عليه بـ "مربع كالدور)، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة إقتصادية قام بتصميمها الإقتصادي نيكولا كالدور سنة 1960، وأصبحت تعرف بـ "المربع السحري"، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الإقتصادية وهي[1]:

- الهدف الأول: هو هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB بالمائة)؛
- الهدف الثاني: هو هدف التوظيف، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين؛
- الهدف الثالث: هو هدف استقرار الأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم؛
- الهدف الرابع: هو هدف استقرار الحسابات الخارجية، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات الناتج الداخلي الخام (PIB).

ثانيًا: مؤشرات المربع السحري لكالدور:

من المتفق عليه أن الأهداف العامة لأي إقتصاد تنحصر في تحقيق مستوى مقبول من النمو الإقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة النمو السكاني، مع تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل والذي يمكن التعبير عنه بالانخفاض في مستوى البطالة وضمان الاستقرار الإقتصادي (انخفاض في معدلات التضخم)، فضلا عن تحقيق التوازن الخارجي أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ولقد استطاع KALDOR أن يضع الأهداف الرئيسية في

[1] محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000–2010)**. مجلة بحوث إقتصادية عربية، مصر، العدد 66، 2014، ص91.

الإقتصاد ضمن مربع أطلق عليه بالمربع السحري وفيما يلي استعراض مؤشرات KALDOR وبيان أهميتها في التقييم[1].

2-1. النمو الإقتصادي:

لقد كان ينظر إلى النمو والتنمية باعتبارهما مصطلحا واحدا بزيادة الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد، أي زيادة الاستثمارات المنتجة في التنمية القدرات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما في الحقيقة يختلفان في المضمون والأهداف وفي القضايا التي يعالجانها، فالنمو تغير كمي يعني زيادة الكميات المنتجة في الإقتصاد القومي من السلع والخدمات، ولكنه لا يقود بالضرورة إلى تحسين نوعية الحياة التي تعبر عنه التنمية الإقتصادية، وبالرغم من تعدد وجهات النظر اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة حقيقية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2]. على شرط أن تكون القاعدة الأساسية لهذا النمو التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي، ومن المعروف أن هناك ثلاث طرق لقياس الناتج هي: طريقة الإنفاق؛؛ طريق الناتج؛ طريق الدخل[3].

2-2. معدل التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المسمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الإقتصاد، ويعني انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات والذي يعبر عنه بـ"انخفاض القوة الشرائية"، وهو نتاج لعوامل إقتصادية متعددة، قد تكون معارضة فيما بينها وبالتالي هو ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد، ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى والمستوى العام للأسعار يمكن ملاحظته من خلال ثلاثة مؤشرات: الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛ الرقم القياسي لأسعار المنتج؛ المخفض الضمني لقيم الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] محمد علي موسى المعموري: **تقييم أداء الإقتصاد العراقي باستخدام مربع KALDOR للمدة 2003-2012**. مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 102، 2015، ص29-30.

[2] محمد عبد العزيز عجمية: **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**. جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص15.

[3] محمد علي موسى المعموري: **مرجع سبق ذكره**، ص30.

2-3. معدل البطالة:

تمثل البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم، وتنبع أهمية البطالة في حجم الآثار السلبية التي تتركها على الإقتصاد والفرد والمجتمع.

2-4. ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الإقتصادية التي تحدث بين إقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة[1]، لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين الدول ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول بمختلف أشكالها ومشترياتها ومبيعاتها من الخدمات، وكذلك الهبات الممنوحة إلى بقية العالم والمتلقاة منها، وبعبارة مختصرة فإن ميزان المدفوعات يلخص جميع المعاملات الإقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود الدولة[2].

ومهما اختلفت صيغ التعريف بميزان المدفوعات فهي تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسية يمثل الأول في المعاملات الإقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين) التي تشمل تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات، سواء أكانت نقدية أو على شكل سلع مادية، ويتمثل العنصر الثاني في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الإقتصادية المذكورة خلال مدة زمنية أمدها سنة واحدة[3].

تنبع أهمية ميزان المدفوعات كمؤشر في التقييم من كونه سجلا يوفر أداة إقتصادية تحليلية شاملة للإقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية ومستوى التكاليف والأسعار والمستوى العلمي والتقني ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلا عن أنه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، كما تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى[4].

ويفيد ميزان المدفوعات أيضًا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساعد في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور

---

[1] طالب محمد عوض: **مدخل إلى الإقتصاد الكلي**. معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ص213.

[2] محمد علي موسى المعموري: **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[3] عماد علي محمد: **مدى فعالية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير إقتصاد نقدي، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008، ص3.

[4] هجير عدنان زكي: **الإقتصاد الدولي**. دار الفكر، دمشق، سوريا (د ط)، 2008، ص 225.

كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز كأدوات المنع أو التخفيف من التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات[1].

الشكل رقم (01-01) رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

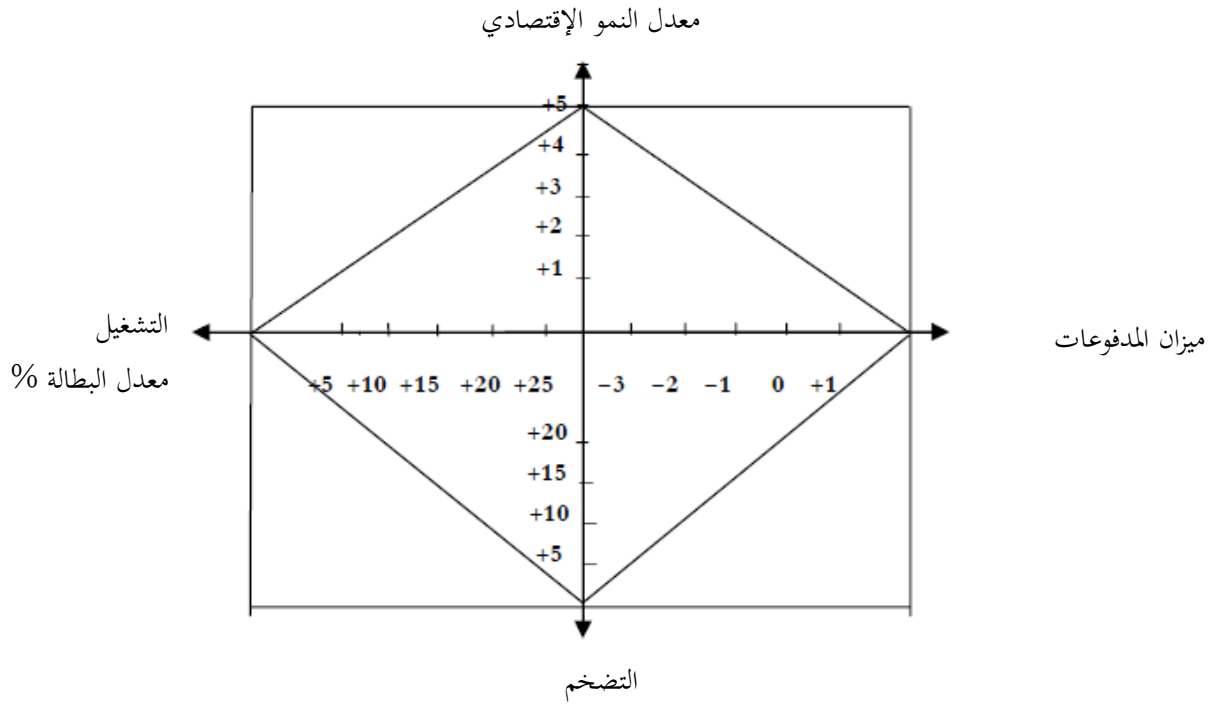

المصدر: مُحَمَّد راتول، صلاح الدين كروش: مرجع سبق ذكره، ص92.

ونظرًا إلى صعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة نتيجة للتعارض الموجود بينها، فقد قام كالدور سنة 1966 باقتراح قانون (كالدور – فريدورن) الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الإقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي[2]:

- النمو في الناتج الداخلي الخام (Le PIB): 5 بالمائة سنويا؛
- معدل التضخم معدوم: أي 00.0 بالمائة سنويا؛
- معدل البطالة معدوم: أي 00.00 بالمائة سنويا؛
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من (Le PIB)، معدوما أو موجبا.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: **إقتصاديات المالية العامة**. دار المناهج، عمان، 2006، ص20.

[2] فاطمة محفوظ: **أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري**، مذكر مكلمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص129.

وعليه تبعا لخصائص المربع يمكننا قياس أثر السياسات الإقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الإقتصادي مرتفعًا، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا فإن واجهة المربع مهمة جدا، وتوحي بأمثلية سير الإقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة المالية المتبعة من طرف السلطات.

ونجد في رؤوس محاور المربع السحري الوضعية الأمثلية التالية[1]:

- معدل النمو الإقتصادي في حدود 5%؛
- قيمة الصادرات، الواردات من الناتج المحلي الإجمالي (Le PIB) تساوي 5%؛
- معدل البطالة يساوي 0%؛
- معدل التضخم يساوي 0%.

ومن ثم فإن الوصل بين القيم الأربعة يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القيم إلى داخل المربع السحري على طول لمحاور أصبح الوضع الإقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الإقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

المطلب الثاني: الإطار النظري للصدمات النفطية

نتطرق في هذا المطلب الصدمات النفطية وأثرها على الإقتصاديات الريعية، وذلك بالتعرف على مفهوم الصدمة النفطية وأسبابها والآثار الناجمة عنها، والتعرف على مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري.

أولاً: مفهوم الصدمة النفطية

تعرف الصدمة النفطية بأنها "اختلال مفاجأ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقم نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحكتارية كما يمكن أن يكون مردوده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية"[2].

---

[1] فاطمة محفوظ: **مرجع سبق ذكره**، ص130.

[2] سعد الله داود: **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير إقتصاد نقدي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013–2014، ص11.

ثانيًا: أسباب الصدمة النفطية

لم يعد سعر النفط ل يتغيّر بالطرائق نفسها، وصارت تؤثّر فيه عوامل جديدة، بالنظر إلى إحداث تغييرات عميقة في سوق الطاقة العالمية في جميع أنحاء العالم، ويتضح ذلك في ما يلي[1]:

1-تطورات العرض

إنّ تطورات العرض ليست في الناحية الكميّة فحسب، بل هي متعلّقة أيضًا بتنوع جغرافي مع منتِجين جدُد أو طاقات إنتاجية .ومن هذه الناحية، لدينا ثلاث فئات جديدة، هي:

- الفئة الأولى :تتمثّل هذه الفئة بالدول المنتِجة بالفعل، وبالدول التي زادت قدرتها على الإنتاج، تماشيًا مع الطلب طوال العقد الماضي (كثيرًا ما يكون الأمر متعلّقًا بارتفاع السعر) وهذه الدول هي دول الخليج، وروسيا، والبرازيل، والمكسيك، ...إلخ.
- الفئة الثانية :تتكون من الدول المنتِجة التي تتطلب المزيد من الموارد المالية، وهي تعتمد على نحوٍ كبير على عائدات النفط، وهذه الدول هي العراق، وإيران، وليبيا، والجزائر، ونيجيريا، وفنزويلا، وغيرها.

والملاحظ أنّ عدم الاستقرار الجيوسياسي فقط هو الذي أثّر في حصة هذه الدول من الإنتاج، ولكنّ الزيادة المتوقعة في ليبيا، وإيران، والعراق، بفائض يتراوح ما بين مليونين وثلاثة ملايين برميل يوميًّا عام2016 أدّت إلى آثار سلبية جدًّا في السوق النفطية.

- الفئة الثالثة :تتكون من منتِجي النفط والغاز الطبيعي الجُدد، وهو الإنتاج الذي أثّر في توازن سوق الطاقة من خلال استهلاك جزء من إنتاجهم الخاص، أو من خلال وضعه في السوق؛ كإنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، وساهم ذلك كثيرًا في خفْض استيراداتها وتراجع سعر البرميل في الأسواق الدولية، وهي الآن أكبر منتِج للنفط، وقريبًا ستصبح مصدّرةً للغاز الطبيعي.

2-تغير الطلب وتطوره:

لقد تغيّر الطلب وتطور بصفة مختلفة تمامًا عمّا كان عليه من قبلُ، وهذا الأمر يتوقف على العوامل العادية التي تغيرت أو أصبحت جديدةً كليًّا، وهي تتضح في ما يلي:

[1] عبد المجيد عطار: **انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الإقتصاد الجزائري**، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدر" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 7 نوفمبر 2015، ص121.

- العامل الأول :هو الزيادة المنطقية والطبيعية في استهلاك الطاقة أو الطلب من جميع البلدان، بما فيها البلدان المنتِجة والمصدرة (دول الخليج، وروسيا، والولايات المتحدة)، وبخاصة البلدان الناشئة (الهند والصين) ولكن هذه الزيادة منخفضة نسبيًّا خلال العشرية الماضية.
- العامل الثاني :هو الأكثر أهمية على مدى العقد الماضي، وهو متمثّل بأنّ الانكماش الاقتصادي العالمي أدَّى إلى انخفاض كبير في نموّ الطلب العالمي.
- العامل الثالث :يرتبط بالركود الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي الذي أدَّى إلى انخفاض كبير في الاستهلاك من جهة، وتطوير الطاقات المتجددة من جهة أخرى .ولقد قُدّر هذا العامل بثقل كبير في البلدان الأكثر استهلاكًا واستيرادًا (أوروبا والولايات المتحدة).
- العامل الرابع: يرتبط برغبة كبار المستهلكين والمستوردين في ضمان اكتفائهم الذاتي والحدّ من تعرضهم للأزمات السياسية في المناطق المنتِجة؛ إذ أدَّى ذلك إلى الحدّ من الواردات، وإلى تطوير المحروقات غير التقليدية في الولايات المتحدة منذ عشرة أعوام؛ بفضل التقدم التكنولوجي الذي خفض سعر الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا على نحو تراوح بين 40 و50 %.

يمكن القول إنّ النفط لن يصبح سلعة عادية فحسب، وإنّه لا يزال ضروريًّا مع الغاز الطبيعي أعوامًا طويلةً؛ لأنّ السوق المتوافر فيها حاليًّا لم تعُد تعتمد على المنتِجين المصدّرين، بل صارت تخضع للعوامل الجديدة التي تتّسم بدرجة عالية من عدم اليقين.

- **أسباب انخفاض أسعار النفط**

إنّ الأسباب التقنية والاقتصادية للانخفاض الحادّ في أسعار النفط في رأيي هي العوامل التي ذكرناها سابقًا، ويمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

- فائض العرض من جميع المنتِجين، وهو، حاليًّا لا يقلّ عن مليوني برميل يوميًّا، ويمكن أن يصل إلى 4 ملايين برميل في اليوم عام2016 .
- التباطؤ في الطلب خصوصا في الأسواق الآسيوية التي تعدّ إلى حّد الآن المحرك الحقيقي للنموّ العالمي.
- التباطؤ في الاقتصاد العالمي، بمعدل نموّ ربما لا يصل حتى إلى 3% وزيادة كبيرة في قيمة الدولار.

[1] عبد المجيد عطار: **مرجع سبق ذكره**، ص123.

وحتى انخفاض أسعار النفط ب 50% إلى حّد الآن لم يؤدّ إلى تراجع الطلب، وهو ما يثبت أنّ العامل الاقتصادي، الآن، هو السائد.

هناك أيضًا العوامل السياسية التي ساهمت في تفاقم انخفاض الأسعار، أو في استمرار الانخفاض في الوقت نفسه، ولكن هذه العوامل ترتبط في المقام الأول بعوامل اقتصادية، وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بمواجهة منتِجين جدُد من النفط والغاز الصخري للحفاظ على حصتهم في السوق، وإنّ الضغوط على إيران وروسيا، بحسب رأينا، ليست عاملًا أساسيًّا، ولكنها ساعدت على توسيع نطاق عدم استقرار السوق وعدم وجود رؤية بشأن تطوره أو مدّته لذا، يبدو أنّ شروط زيادة أسعار النفط هي:

- الانتعاش في الاستهلاك والنمو الاقتصادي العالمي عام 2016؛ وذلك بفضل السعر الحالي للنفط، وانخفاض إنتاج النفط والغاز الصخري بنحو50%؛ لأنّ الأسعار الحالية لم تعُد قادر ةً على دعم تكاليف الإنتاج.
- الاتفاق بين الدول المنتِجة في الأوبك وخارجها حتى لو كان ذلك إجراءات رمزية لاستقرار الأسعار ومنع تدهورها مرةً أخرى.
- الاتفاق بين دول الأوبك لمواجهة التأثيرات الممكنة والتكيف معها بشأن زيادة الإنتاج من إي ا رن، والعراق، وليبيا.

كما تعود أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014 إلى ظهور إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2% مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام إلى جانب الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها، إلى جانب تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية، ووفقا لهذا الخط من التفكير كان ينبغي على الرياض أن تلعب دور المنتج المتأرجح الذي يفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة لوضع أرضية تحتها، ولكن الرياض لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران والقوة العظمى الحليفة لبشار الأسد، روسيا أكثر مما يضر المملكة العربية السعودية وبالتالي يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لإنهيار أسعار النفط على أجندة سياسة الرياض الخارجية[1].

[1] اسمهان أرزاق، مونة زلماطي: **الأزمة النفطية وانعكاساتها على السياسة الاجتماعية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة سعيدة، 2015-2016، ص36.

ثالثًا: دور الدولة في النشاط الاقتصادي والسياسة المالية

مع بداية القرن العشرين تطور دور الدولة تطورا جوهريا من الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة الاشتراكية[1]، فبالنسبة للدولة الحارسة ساد مفهومها في القرن السابع عشر و الثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، أي الحرية الاقتصادية للأفراد، أي في ظل ما يسمى بالمذهب الحر هي مسير ومحرك للنشاط الاقتصادي، أما الدولة المتدخلة اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ضرورة التخلص من مفهوم الدولة الحارسة، وحل محله مفهوم الدولة المتدخلة ، وخاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى ، أو الكساد العالمي الكبير عام 1929 وما بعدها (1929 . 1932)، في نفس الوقت التي برزت فيه النظرية الكينزية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي، وفي ظل فشل مذهب ترك الحرية الكاملة للأفراد للقيام بالنشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى أن من المصلحة العامة القيام ببعض المشروعات والتي يتعذر على الأفراد القيام بها، و قد يترتب على ذلك عدة نتائج هي:

أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق التقليدية .

أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي، ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهدافا أكثر من الهدف المالي فقط ، ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، وللدولة لكي تواجه ذلك أن تقوم بالحصول على القروض العامة "التمويل بالعجز" أو تقوم بإصدار نقود جديدة، أو بالعكس باللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على الإيرادات أكبر من الإنفاق.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** . الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية . القاهرة، 2003، . ص 39 ، 40 .

إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث توازن مالي، وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي، والتوازن الاجتماعي، من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم، وإعادة توزيع الدخل، ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة للغاية، وبالتالي أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير .

أما بالنسبة الدولة الاشتراكية ودورها في النشاط الاقتصادي ففي ظل الدولة الاشتراكية لم تعد الدولة مسؤولة عن هذا التوازن فحسب بل أصبحت تقوم أساس بالإنتاج و التوزيع كما تحددها الخطة الاقتصادية، وفي ظل المجال الاجتماعي تعمل الدولة على القضاء على الفروق الكبيرة بين الدخول، وقد اقتضى هذا التطور الذي لحق بدور الدولة تطور المبادئ والسياسات المالية والتأثير في نظرية النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة، فحينما أصبح الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي لم يعد فرض النفقات العامة مقصورا على الوظائف التقليدية، إلى جانب ذلك كانت تهدف إلى التأثير على الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الطبقات الفقيرة مما يضمن ارتفاع الطبقات ذات الدخل المحدود، ولم تصبح نظرية الإيرادات العامة مقصورة على تغطية النفقات العامة بل أصبحت تهدف بالإضافة إلى ذلك تحقيق قدر من التقارب بين الدخول والثروات، أو محاربة التضخم، أو تكوين احتياطي في الموازنة العامة، قد يتطلب تحقيق هذا التوازن أحداث عجز في الميزانية وذلك بالالتجاء إلى القروض أو الإصدار النقدي الجديد، ولم يصبح هدف الميزانية العامة هو ضمان التوازن المالي، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وحتى اقتضى الأمر الخروج على مبدأ توازن الميزانية .

بذلك أصبح مبررا أن تلجأ الدولة إلى القروض دون التمسك بمبرراتها التقليدية وهي تلك التي تتمثل في النفقات العامة غير العادية، أو بغرض التخفيف من عبئ الديون العامة، وحينما أصبحت الدولة تتولى الإنتاج والتوزيع (الدولة الاشتراكية) زادت الكميات المالية بصفة مطلقة، وأيضا نسبتها إلى الدخل القومي، فأصبح رأس المال العام والإيرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة تستوعب على التوالي نسبة مرتفعة من رأس المال القومي والإنفاق القومي والميزانية كما أخذت الدولة بالخطة المالية واعتبرت الميزانية العامة جزء منها، وتتجه الدولة الآن إلى التحول إلى القطاع الخاص بهدف تخفيف العبء عن كاهل الدولة في إدارة و تشغيل الوحدات الاقتصادية العامة والتقليل من فاقد الموارد الاقتصادية و إفساح المجال أما المنافسة الحرة بين المنتجين المحليين [1].

[1]- محمد حلمي الطوابي **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدولة الحديثة** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 30 ، 31 .

رابعًا: عائدات النفط ومؤشرات المربع السحري لكالدور

يكفي لتبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك فهو يمثل نصف الناتج المحلي للبلاد، ويمده بثلثي إيرادات الموازنة، و98% من إيراداته الخارجية[1]، وعليه يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النفط، فالناتج الوطني الخام وحجم الاستثمار وقيمة الواردات والإنفاق العام كلها مؤشرات ترتفع بارتفاع أسعار وإيرادات النفط يسجل الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة إيجابية.

وهي من ضمن الأهداف الأساسية للمؤشرات الأربعة للمربع السحري لـكالدور KAHDOR. [2]

أ)**البحث عن النمو الاقتصادي** : وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة...، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو،

ب) **البحث عن التشغيل الكامل** : يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع و التي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى استعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها العمل .

ج)**البحث عن التوازن الخارجي** : وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، والى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلاد ذات عملات ضعيفة .

يؤشر الوضع العام لميزان المدفوعات على مدى ضعف أو قوة الاقتصاد القومي، ويعكس في ذات الوقت درجة تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة حصة سوق منتجات البلد، ولا تعود هذه التنافسية إلى عامل واحد

[1]- محمد حابيلي، **الإقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**، مجلة الإصلاح الإقتصادي، مركز المشروعات الدولية، القاهرة، مصر، العدد20، أبريل 2008، ص04.

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** . ديوان المطبوعات الجامعية . الساحة المركزية . بن عكنون . الجزائر، 2003، ص33، 34.

كتكلفة عوامل الإنتاج أو سعر المنتجات، وإنما بالإضافة الى ذلك هناك عوامل أخرى مثل أصالة المنتجات وجودتها، وأساليب التسيير المعتمدة، والتحكم في تقنيات التسويق الدولي ...الخ [1]

د) التحكم في التضخم : وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم ، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، كما أن التضخم زاحفا إذا لم يتحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامع ، فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية .

ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل . و نميز في العادة بين:

التضخم بالطلب: والذي يحدث نتيجة الارتفاع في النفقات الخاصة (للعائلات والمؤسسات) الممول عن طريق القروض أو استخدام الأصول المالية، أو الارتفاع في الطلب الخارجي، ولا يكون هناك تضخم إذا كان عرض السلع و الخدمات كافيا لتغطية هذا الطلب، إلا أن هذا عجز العرض يمكن أن يحدث نتيجة عدة عوامل[1]:

- عدم وجود قدرات إنتاجية غير مستغلة .. عجز في المخزونات .. الندرة الناتجة عن عوامل عرضية (حوادث)؛
- عدم إمكانية اللجوء إلى الاستيراد ، لعدم توفر العملة الصعبة لتمويلها .

التضخم بالتكاليف: وهو التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار الذي يتسبب فيه ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج (مواد أولية ، أجور ، هوامش ...) دون أن يكون هناك في البداية فائض في الطلب .

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص50.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على الدراسات التي تناولت الموضوع بصفة عامة أو من أحدى متغيرات الدراسة وفي الختام نقوم بمقارنة هذه الدراسة مع دراستنا الحالية، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تطرقنا في المطلب الأول للدراسات المحلية، أما في المطلب الثاني فتطقنا للدراسات الأجنبية، في المطلب الثالث والأخير قمنا بمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1- دراسة "سفيان بوقطاية وآخرون"، بعنوان: "**أثر انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري -التداعيات والحلول-**"، مجلة اقتصاديات المالي والأعمال JFBE، العدد6، جوان 2018.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار التي لحقت بالإقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار البترول مطلع 2014، وإبراز مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الإطار والجهود المبذولة لتجاوز هذه الأزمة من أجل الخروج بمعطيات تساهم في رسم صورة واضحة حول موضوع الدراسة كمحاولة للصول إلى بعض النتائج والاقتراحات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل في التعامل مع المغطيات ذات الصلة بموضوع الإشكالية مع الاستعانة بالإحصائيات والجداول وغيرها من البيانات.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

يبدو واضحا من خلال ما سبق الأثر الكبير الذي خلفته الأزمة البترولية الأخيرة على الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته، لتبقى صفة الاقتصاد الريعي ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ ما يفوق الخمسين سنة من الاستقلال رغم الانتعاش الذي شهده مع طلع الألفية من خلال ارتفاع أسعار البترول، وبعد مرور ما يقارب ثلاثة سنوات على الأزمة تزداد الآثار والانعكاسات تفاقما،وكنتيجة عامة القول:

- يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسواق المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة، رغم كل المساعي والجهود المبذولة لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

- لقد كان لارتفاع أسعار البترول مع مطلع الألفية قبل الأزمة وتحسن الوضعية المالية للجزائري من خلال القضاء على المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي مساهمة في التخفيف من حدة الأزمة، لكن يبقى ذلك على المدى القصير جدا فقط نتيجة الاستنزاف الكبير.
- وجب التعامل مع الأزمة البترولية الأخيرة كخيار حتمي لتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات من فلاحة وسياحة وغيرها، عن طريق استراتيجيات متكاملة تراعي الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية.

2- دراسة "**اسمهان أرزاق، مونة زلماطي**" بعنوان: "**الأزمة النفطية وانعكاساتها على السياسة الاجتماعية في الجزائر**،" مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة سعيدة، 2015-2016.

هدفت الدراسة إلى معرفة الأزمة النفطية ومظاهرها ومدى تأثيرها على السياسة الاجتماعية في الجزائر، كما هدف إلى الوقوف على مشكلة ارتباط الإقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الإقتصاد الوطني هينا للظروف الإقتصادية في حال حدوث أزمات نفطية.

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة الذي يقوم غلى جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها.كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل لتحليل البيانات والمعطيات التي تساعد في فهم ظاهرة الأزمة النفطية ووصفها وصفا كميا، وقد اعتمدت الدراسة كذلك على المنهج الإحصائي، والمهج التاريخي وقد اعتمد هذا الأخير للتعرف على مجمل التحولات والتطورات التي عرفتها الجزائر في محاولتها تطبيق الإصلاحات فيما يخص قطاعي السكن والتشغيل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها:

بعد دراستنا لأهمية البترول وما مدى ثقله في اقتصاديات الدول والانعكاسات التي يحدثها على السياسات الاجتماعية إثر التقلبات السلبية للأسعار نرى بأن الاقتصاد الجزائري أمام حالة عدم الاستقرار فتذبذب أسعار البترول بين هبوط شديد وارتفاع البلدان المنتجة يجعلها في بلبلة من أمرها، فأي سياسة تنموية يتوقف استكمال تنفيذيها على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر

التمويل باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية وقد كان سبب هذا الانخفاض ظهور إنتاج النفط الصخري والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار إلى جانب الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية بعد رفع العقوبة الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب وتراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة و الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان لهذه الانتكاسة في أسعار البترول تأثيرا على النمو في الجزائر فمع هذا الانهيار شهد قطاع السكن أزمة حادة في إنجاز مختلف المشاريع السكنية بكافة صيغها إلى جانب تجميد التوظيف في العديد من المؤسسات المقاولاتية، ولكن التأثير كان بصورة محدودة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أي صندوق ضبط الإيرادات إلى جانب الإجراءات المتخذة والتي تمثلت في:

- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية العام 2016 ؛
- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة ؛
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.

وعلى هذا الأساس نستخلص أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرعى من المداخيل البترولية و أن الجزائر لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لأسعار البترول في السوق العالمية، وأنها ما زالت سائرة على نفس على نفس المسار مغمضة العيون غير مبالية بالمستقبل وحق الأجيال القادمة وحقيقة أن البترول مادة ناضبة، فالجزائر إلى حد الآن لم تتبنى إستراتيجية وسياسة للنهوض بالاقتصاد الوطني فهي مازالت تبحث كيف تزيد من صادراتها من المحروقات.

3- دراسة "**سعد الله داود** "، بعنوان: " **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2011-2012.

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة ضمن الإشكالية وقامت بالبحث وتحليل الأسباب والتفسيرات الإقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط من خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، كما قامت بإجراء تنبؤات للتغيرات السعرية في خامات النفط في المدى الطويل.

وبهد تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات المالية في الجزائر قامت بدراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على الساسة المالية في الجزائرية، كما هدفت لكشف وتقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والإقتصاد الوطني.

اعتمدت الدراسة على النهج الوصفي التاريخي من أجل وصف لتطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط فضلا عن دراسة خصائص منحنى الطلب والعرض على النفط، كما استخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم استقرار سوق النفط خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2010، بالإضافة إلى تحليل آثار الصدمات النفطية على السياسة المالية في الجزائر.

كما تم الاعتماد على المنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن نشهدها خلال القرن 21، وقياس الآثار المترتبة عن تقلبات الأسعار في السوق الدولية على السياسة المالية الوطنية.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج نذكر منها:

لقد سمحت لنا دراسة آثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر باستخدام مقاربة النماذج الاقتصادية وباستعمال بيانات ممتدة من الفترة 1970-2007 بالتوصل إلى التالي:

حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة ب 1% (أو دج) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي لهذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة .بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار

الخاص، مما يعني أن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة.

هذه النتائج تبين لنا أن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية المنتهجة على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته .فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات توسيع إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع الاستهلاكية.

4- دراسة "**سمية موري، بلحاج فراجي**"، بعنوان: "**أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية**"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الإقتصادي تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد07، جويلية 2014.

هدفت هذه الدراسة لتبحث في قدرة الأموال الضخمة المحققة من ارتفاع قياسي في أسعار النفط في السوق العالمية على تحسين المستوى الإقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وبالتالي الوصول إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة، وقد حاولت الدراسة القياسية الكشف عن وجود علاقة توازنية بين سعر النفط وبعض المؤشرات التي تمكن من قياس التنمية الإقتصادية (الناتج الداخلي الخام، متوسط الدخل الفردي، مؤشر التنمية البشرية).

وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج نذكر منها:

- ضرورة القضاء على التبعية النفطية من خلال تجهيز مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني للقيام بدورها الفعال؛
- الاتجاه نحو تبني استراتيجيات متنوعة ترتكز على خلق ثروة غير نافذة من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره؛

- ضرورة التوجه نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني؛
- التوجه نحو الطاقات المتجددة لما لها من أهمية بالغة خاصة في ظل الأصوات الصديقة للبيئة والتي تنادي اليوم بتحقيق تنمية تتوافق مع الاستدامة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- دراسة "**Hanna Boheman and Josephine Maxén** "، بعنوان: " **تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي أوبك مقابل الاقتصاديات غير الأعضاء في أوبك** "

Hanna Boheman and Josephine Maxén, **Oil Price Shocks Effect on Economic Growth OPEC versus non-OPEC Economies**, Lund University Scholl of Economics and management, Sweden, 2015.

هدفت هذه الدراسة هو تحليل كيف تؤثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط الصافي. والهدف من ذلك هو استنتاج ما إذا كان النمو الاقتصادي في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكثر حساسية لصدمات أسعار النفط من النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة الأخرى.

اعتمدت الدراسة على البيانات المستخدمة الأعوام من 1980 إلى 2008 وتشمل 19) منظمة أوبك و 8 دول غير أعضاء في أوبك) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الحقيقي السنوي وأسعار النفط العالمية السنوية المنكمشة من قبل مؤشر أسعار المستهلك الحضري (USD). من أجل رفض وجود جذور الوحدة في البيانات ، تم استخدام اختبار المعزز ديكي فولر واختبار ايم ، باساران وشين. تم تقسيم البلدان المشمولة إلى مجموعتين ، الدول المصدرة من أوبك والبلدان غير الأعضاء في أوبك ، والتي تم بناء نموذجين منفصلين غير محددين من ناقلات الأمراض الخاصة بهما (VARs). التحقيق في VARs استجابة النمو الاقتصادي مجتمعة لكل مجموعة لصدمات أسعار النفط. وقد تم تحليل VARs من خلال استخدام وظائف استجابة الدافع ، تحلل التباين واختبارات جرانجر السببية. تم إجراء الحسابات باستخدام EViews.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشير النتائج إلى أن زيادة 1٪ في تغيير سعر النفط ستزيد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام التالي بنسبة 0.145٪ (أوبك) مقابل 0.141٪ (من غير أوبك) ، وبالتالي تم العثور على علاقة إيجابية. علاوة على ذلك، يتم تفسير 2.82٪ من التباين في معدل نمو بلدان أوبك بصدمات أسعار النفط، في حين أن نسبة الاستجابة للبلدان غير الأعضاء في أوبك هي 2.81٪.
- أوضح النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والبلدان غير المصدرة للنفط (أوبك) استجابات متطابقة تقريبًا لصدمات أسعار النفط. من خلال النقاش، تم التوصل إلى أن مستثمري الأسعار ، أوبك ، يبدو أنهم حساسون لصدمات أسعار النفط مثلهم مثل الدول غير الأعضاء في أوبك.

2- دراسة "**Amel ATTOUMI** " بعنوان: " **الصدمات النفطية والنشاط الاقتصادي: التطبيق على لجنة من البلدان المنتجة للنفط. الجزائر والسعودية ونيجيريا** ".

Amel ATTOUMI , **Chocs pétroliers et l'activité économique : Application sur un panel de pays producteurs de pétrole. L'Algérie, l'Arabie Saoudite et le Nigeria,** Mémoire de fin d'études, En vue de l'obtention du diplôme de MASTER en Sciences Economiques, Option : Economie Appliquée et Ingénierie Financière, Université Abderrahmane MIRA de BEJAIA, 2013-2014.

الهدف الرئيسي من بحثنا هو اختبار الأثر الإيجابي للصدمات النفطية على النشاط الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط. صدمة النفط معروفة بتأثيراتها المفيدة على اقتصاد الدول المصدرة للنفط. رغم أنه تم القيام بالكثير من العمل لدراسة العلاقة بين أسعار منتج التصدير الرئيسي "النفط" ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

من أجل تقييم تأثير الصدمات النفطية على النشاط الاقتصادي للبلدان المنتجة، سنقوم بتحليل تطور هذه الحساسية من خلال دراسة نوع العلاقة القائمة بين التغيرات في أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي التي تم اختيارها خلال الفترة. الفترة 1970-2012 ، على أساس فترات الصدمات والصدمات المضادة ، ولكن باستخدام نهج جديد.

تحتوي السلسلة الزمنية (الفردية) الزمنية للمتغيرات المختارة على خصائص إحصائية معينة ، مما يجعلها غير متوافقة مع النمذجة التقليدية (النهج الكلاسيكي). تقلب سلسلة أسعار النفط ينتج عنه تباين مشروط متغير مرادف للتغاير المفرط.

من الناحية التجريبية ، اخترنا تصميم سلسلة من المنتجات المحلية الإجمالية باستخدام نموذج لوحة. هناك سببان لاختيارنا:

- تتوفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي السنوي ؛
- تقلب أسعار النفط هو قيد يجب أن يؤخذ في الاعتبار.

نتيجة لذلك ، يهدف بحثنا إلى دراسة الإشكالية المفصلة حول السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير التغير في أسعار النفط على النمو الاقتصادي للدول المنتجة للنفط؟

تركز دراستنا على نمذجة اللوحات لتأثير الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي للبلدان المنتجة ، من خلال نمذجة ناقلات الأمراض (VAR ، لوحة VECM) على مدار فترة من 1970 إلى 2012 ، بما في ذلك الغرض من ذلك هو معرفة وجود علاقة طويلة أو أكثر بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تسببت درجة الانفتاح الكبيرة لاقتصاد تصدير النفط في حدوث اختلافات كبيرة في سعر الذهب الأسود. في الواقع ، تؤثر الصدمات والموازنات في أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية لكل من الدول المنتجة والمستهلكة.
- صدمة النفط لها تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي للدول الثلاث المصدرة للنفط. في ضوء هذه الآثار المربحة التي تمت ملاحظتها ، من نافلة القول إنها يمكن أن تشكل في النهاية تنمية اقتصادية
- بالإشارة إلى نتائج دراستنا ، تمكنا من الوصول إلى الاستنتاج حيث رفضنا الفرضية الفارغة المتمثلة في عدم المشاركة في اختبار كاو (استنادًا إلى اختبار ADF) ، كإجابة على السؤال الرئيسي المتمثل في دراستنا العمل. أي وجود علاقة طويلة الأمد مشتركة بين البلدان الثلاثة بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى المختارة.

3- دراسة "**Kristie M. Engemann and Michael T. Owyang** " بعنوان: " **أين هي صدمة النفط**".

Kristie M. Engemann and Michael T. Owyang: **Where is an Oil Shock?**, Research Division Federal Reserve Bank of St. Louis Working Paper Series, ISEE, Lindenwood University, USA, 12July, 2012

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار صدمات النفط على الولايات المتحدة الأمريكية، وتناولت بعض الدراسات السابقة حول الموضوع التي خلصت إلى أن الزيادات في أسعار النفط غير متماثلة في آثارها على الاقتصاد الأمريكي. أي أن الزيادات الحادة في أسعار النفط تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي، لكن الانخفاض الحاد في أسعار النفط ليس له أي تأثير. نعيد النظر في التماثل الاتجاهي لصدمات أسعار النفط من خلال معالجة السؤال "أين توجد صدمة نفطية؟"، الإجابة التي تكشف عن قدر كبير من عدم التناسق المكاني/ الاتجاهي بين الولايات. على الرغم من أن معظم الدول لديها استجابات نموذجية لصدمات أسعار النفط – فهي تتأثر بالصدمات الإيجابية فقط – فإن بقية الحالات تعاني من الصدمات السلبية فقط (5 حالات)، أو الصدمات الإيجابية والسلبية (5 حالات)، أو لا الصدمة (5 حالات).

وخلصت إلى جملة من النتائج أهمها:

إن الزيادات في سعر النفط لها تأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي، لكن الانخفاض الحاد في أسعار النفط ليس له تأثير .

4- دراسة "Artem Myronovych " بعنوان: " **تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الأوكراني** "

Artem Myronovych, **The Impact of Oil Price Fluctuations on The Ukrainian economy** , A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics National University of "Kyiv-Mohyla Academy", Ukrainian**,** 2002

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة اعتماد أوكرانيا على السوق العالمية وتقدير تأثير هذه التغييرات في الاقتصاد. باستخدام نهج اقترحه Gisser و Goodwin(1983)، من الممكن إظهار أن الأسعار تتقلب. تشير نتائج نموذج تصحيح الأخطاء إلى حدوث خسارة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يساوي حوالي 215 مليون دولار خلال الربع الأول من العام. هذه النتيجة قريبة من تلك التي حصل عليها صندوق النقد الدولي (2000) ، مع الأخذ في الاعتبار أنها تحاكي فترة أطول. وهي ليست مسألة بطالة. ويرد شرح مفصل لهذه النتيجة أيضا. كما تشير النظرية الاقتصادية ، فإن السياسة النقدية لها تأثير أكبر على المؤشرات الاقتصادية من السياسة المالية.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- وجدت ارتباطًا بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات الأداء الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم؛
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.126 نقطة مئوية وما زال تأثيره يتزايد بعد نقطة واحدة؛
- تتوافق النتائج مع النتائج التي حصل عليها صندوق النقد الدولي (2000) ولها قوة تنبؤية قوية؛
- التأثير على البطالة ليس كبيراً؛
- وتشير النتائج أيضا إلى أنه يمكن تطبيق النظرية الاقتصادية على حالة أوكرانيا من أجل رؤية النتائج.

5- دراسة "Andreas Economou " بعنوان: " **صدمات أسعار النفط: مقياس لصدمات العرض الخارجية والداخلية للنفط الخام**"

Andreas Economou, **Oil Price Shocks: A Measure of the Exogenous and Endogenous Supply Shocks of Crude Oil**, Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, England, August 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدم تدبيراً جديداً يعرّف بشكل مشترك الصدمات الناتجة عن النفط الخام ويخرجها إلى مصادر خارجية وداخلية، عن طريق قياس الصدمات الإيجابية والسلبية على إنتاج النفط الناتجة عن الأحداث خارج سوق النفط (الخارجية) أو كنتيجة طبيعية سير سوق النفط (داخلي)، الهدف هو دراسة كيف يؤثر استخدام مقاييس بديلة لصدمات إمداد النفط على تقييمنا للتأثيرات الديناميكية لصدمات الإمدادات على السعر الحقيقي للنفط منذ عام 1990.

أظهرت النتائج أنه بالنسبة لفترة التسعينات، كان هناك نقص في إنتاج النفط تم إحضاره حول الحلقات الجيوسياسية تمثل حوالي 7 ٪ من التباين في إنتاج النفط الخام العالمي. ومع ذلك، فإن هذا النمط ينعكس بعد عام 2000 وما بعده، حيث أن التقلبات في إنتاج النفط العالمي تُعزى إلى حد كبير إلى الأحداث الخاصة بالسوق (6٪). نوضح أن صدمات إمداد النفط قد يكون لها تأثيرات مختلفة على السعر الحقيقي للنفط، اعتمادًا على المواصفات الأساسية للصدمة. على وجه الخصوص، تم العثور على التدابير التي تجذب التحولات المدفوعة بالسوق في المعروض من النفط لتكون أكثر منطقية من بقية في تفسير تقلب السعر الحقيقي للنفط، وخاصة عند مقارنتها مع صدمات العرض التدفق. في الواقع ، يشير التحليل إلى أن صدمات العرض المتدفق تقلل من أهمية

المساهمة التاريخية لصدمات إمداد النفط في التغيرات في السعر الحقيقي للنفط، على عكس إجمالي صدمات الإمداد التي يبدو أنها مارست ضغطًا صعوديًا كبيرًا في السعر الحقيقي للنفط خاصة بين عام 2003 و منتصف عام 2008. بشكل عام، تلعب صدمات الإمداد الداخلي دورًا مهمًا متزايدًا في التطور التاريخي لسعر النفط، لكن تجدر الإشارة إلى أن تطورات أسعار النفط بعد عام 2010 ترجع إلى حد كبير إلى صدمات الإمداد الخارجي. نخلص إلى أن جانب العرض من السوق تاريخيا كان محددًا مهمًا للسعر الحقيقي للنفط في النهاية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال تعرضنا للدراسات السابقة لاحظنا وجود تباين فيما بينا، حيث نجد أن كل دراسة قامت بدراسة جانب من جوانب الموضوع على حدى، وكل دارسة اعتمدت على المنهج المناسب لموضوع دراستها، فبالنسبة للدراسة العربية اختلفت فيما بينها فدراسة"سفيان بوقطاية هدفت لدراسة لآثار التي لحقت بالإقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار البترول مطلع 2014، أما دراسة "اسمهان أرزاق، مونة زلماطي" فهدفت لدراسة "الأزمة النفطية وانعكاساتها على السياسة الاجتماعية في الجزائر، ودراسة "سعد الله داود "، فتناولت موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، وكذا دراسة "سمية موري، بلحاج فراجي"، هدفت هذه الدراسة لتبحث في قدرة الأموال الضخمة المحققة من ارتفاع قياسي في أسعار النفط في السوق العالمية على تحسين المستوى الإقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع

كما أن الدراسة الأجنبية هي الأخرى تباينت في دراستها ومفهوم الصدمة النفطية عند الدول المستوردة هو في حالة ارتفاع أسعار النفط عكسه عند الدول المصدرة. دراسة " Kristie M. Engemann and Michael T. Owyang " هدفت الدراسة إلى معرفة آثار صدمات النفط على الولايات المتحدة الأمريكية. أما دراسة "Hanna Boheman and Josephine Maxén "، هدفت إلى تحليل كيف تؤثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط الصافي. والهدف من ذلك هو استنتاج ما إذا كان النمو الاقتصادي في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكثر حساسية لصدمات أسعار النفط من النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة الأخرى.

مما لأوجه التشابه اختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة نخلص إلى:

- تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في كل من الأداة والمنهج؛
- تختلف الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة، عينة الدراسة.
- هدفت كل دراسة إلى دراسة متغير مستقل عن دراستنا.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري لتحليل الأداء الإقتصادي في ظل الأزمات النفطية

رأينا أن المربع السحر ل كالدور يعتبر مؤشر أولي مهم يمكن من خلاله تفقد أداء إقتصاد معين عبر أربعة مؤشرات هي معدل النمو في الناتج المحلي، معدل التضخم، معدل البطالة وميزان المدفوعات من خلال شكل هندسي بأربعة أضلاع يعطي نبذة مختصرة عن حالة الإقتصاد، ويستند النموذج في التحليل على القاعدة التي ترى أن الإقتصاد المدروس يحسن مؤشراته حين يقترب قيمها من أضلاع المربع، حيث تكون نسبة التضخم ضئيلة، مع انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة وتحقيق فائض إقتصادي في ميزان المدفوعات، فضلا عن تحقيق نمو إقتصادي مقبول يؤشر متانة نمو الإقتصاد.

في الفصل الموالي سنقوم بدراسة بتحليل الأداء الإقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية للفترة 2014-2017 باستخدام المربع السحري لكالدور.

الفصل الثاني: الجزء التطبيقي

تمهيد:

من خلال الجانب النظري تطرقنا للجانب النظري الخاص بالمربع السحري لكالدور، حيث يعتبر مؤشر أولي مهم يمكن من خلاله تفقد أداء إقتصاد معين عبر أربعة مؤشرات هي معدل النمو في الناتج المحلي، معدل التضخم، معدل البطالة وميزان المدفوعات من خلال شكل هندسي بأربعة أضلاع يعطي نبذة مختصرة عن حالة الإقتصاد، ويستند النموذج في التحليل على القاعدة التي ترى أن الإقتصاد المدروس يحسن مؤشراته حين يقترب قيمها من أضلاع المربع، حيث تكون نسبة التضخم ضئيلة، مع انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة وتحقيق فائض إقتصادي في ميزان المدفوعات، فضلا عن تحقيق نمو إقتصادي مقبول يؤشر متانة نمو الإقتصاد.

ومن خلال هذا الفصل نتطرق لتحليل الأداء الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2017/2014 باستخدام المربع السحري لكالدور، وذلك من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول: تقديم عام لأداء المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري للفترة 2014–2017**
- **المبحث الثاني: تحليل الأداء الإقتصادي الجزائري باستعمال مربع كالدور للفترة 2017/2014**

المبحث الأول: تحليل تطور أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري للفترة 2014–2017

من خلال هذا المطلب نقوم بتحليل تطور أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2017، وذلك بالتطرق أولاً إلى لتعرف بالنمو الإقتصادي وبعده نقوم بتحليل تطور أداء النمو الإقتصادي خلال تلك الفترة، كما قمنا بتقييم الأداء الإقتصادي باستخدام المربع السحري لكالدور.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي وعلاقته بالأداء

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لنظرة عامّة على مؤشرات النمو الاقتصادي والتي تعبّر عن مركز الدولة في الاقتصاد العالمي، وما يربطها بمؤشرات الأداء، أو الأداءات المسجلة في الجزائر خلال السنوات الماضية؛

يعرف النمو الإقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الإقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي[1].

يتم قياس النمو الإقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، ولكن هدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الإقتصادي المستدام قائم على استدامة الموارد والدخل يخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة، ولكن هناك أشكال أخرى للنمو غير متوازنة شائعة في الإقتصاد العالمي الحال[2].

تحليل تطور أداء النمو الإقتصادي خلال الفترة 2014-2017

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة: **قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2014، ص79-80.

[2] علي قرود، عبد الباقي كيحل: الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2015)، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي، 03-04 نوفمبر 2016، ص3.

لا يزال النمو يعتمد بشكل كبير على قطاع المواد الهيدروكربونية، ففي عام 2013 بلغ 2.8% بسبب الانخفاض الكبير بمقدار ناقص 5.5% في القيمة المضافة لهذا القطاع، وبالفعل فقد سجل الإنتاج في هذا الأخير تراجعًا دام ما يقارب 9 أعوام، وبالتالي وجراء انخفاض الإنتاج انخفضت مساهمة قطاع المواد الهيدروكربونية في النمو، وإن ظلت مترفعة، وفي عام 2013 كانت مساهمة هذا القطاع في النمو سلبية، إذ بلغت ناقص 1.9%.[1]

وتزايدت الضغوط المالية على الجزائر خلال السنوات الأخيرة مع انخفاض أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من عام 2014. في ظل اعتماد اقتصاد البلاد بقوة على العائدات النفطية، حيث تشكل مبيعات النفط والغاز 60% من الميزانية، و95% من إجمالي الصادرات. وانعكس ما يجري في أسواق الطاقة العالمية بشكل واضح على احتياطات البلاد من النقد الأجنبي التي هوت من 192 مليار دولار في 2014، إلى 108 مليارات دولار في منتصف 2017. [2]

أن نسبة نمو الناتج المحلي الخام بالجزائر بلغت 4% عام 2016 مقابل 3.8% سنة 2015 مع تطور مطرد للناتج المحلي الخام للمحروقات، وأكد السيد لوكال أمام مجلس الأمة لدى تقديم تقرير حول التطورات المالية والنقدية للبلد خلال 2015 والتوجهات الكبرى لسنة 2016 أن الاقتصاد الجزائري سجل مع نهاية 2016 نموا بنسبة 4% مع نسبة نمو خارج المحروقات بلغت 3.7% (مقابل 5% في 2015) و نموا لقطاع المحروقات بنسبة 5.6% (مقابل 0.4% سنة 2015).

وسجل قطاع المحروقات الذي شهد في 2014 نموا سلبيا قدر ب -0,6% نموا قويا في 2016 مقارنة بـ 2015 بمعدل 5.2 نقطة بينما شهدت القطاعات خارج المحروقات تراجعا بمعدل 1.3 نقطة ما بين 2015 و2016، وحسب السيد لوكال فإن عوامل النمو في 2016 هي نفسها المسجلة خلال سنة 2015 إذ تعد قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري إضافة إلى الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو، وبمتوسط سعر 45 دولار لبرميل البترول في 2016 مقابل 53,1 دولار في 2015 و 100,2 دولار

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا: **موجز قُطري 2016 الجزائر**، ص7.
https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_arb.pdf

[2] جريدة الشرق الأوسط:**الجزائر تتوقع تضاعف النمو الإقتصادي خلال 2018**. العدد 14227، 10 نوفمبر 2017، متاح على الموقع: https://aawsat.com/home/article/1078926 تاريخ الاطلاع: 2019/04/10، الساعة: 17:34.

في 2014 بلغت صادرات المحروقات 27.66 مليار دولار نهاية 2016 (مقابل 33,08 مليار دولار سنة 2015) مع زيادة بنسبة 10,6% في حجم الصادرات مقارنة بسنة 2015. [1]

المطلب الثاني: آثار الصدمة النفطية على الإقتصاد الجزائري

في منتصف عام 2014 ، واجهت السوق العالمية صدمة أخرى لأسعار النفط حيث انخفضت الأسعار من 106 إلى 51 دولارًا للبرميل[2].

إن الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% أدى إلى العديد من الآثار السلبية.

إن هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها[3].

وفي سنة 2015 انخفض متوسط سعر النفط بـ 47.1% من 100.2 دور في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقليص في إيرادات صادرات المحروقات (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014)، وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار سنة 2014، ونتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف بـ34.81 مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار نهاية 2014 إلى 144.13 مليار دولار نهاية 2015. [4]

---

[1] جريدة الحوار الجزائرية:**النمو الإقتصادي بالجزائر**. متاح على الموقع:http://elhiwardz.com/national/81635 تاريخ الاطلاع: 2019/04/10، الساعة: 17:15.

[2] Hanna Boheman and Josephine Maxén, **Oil Price Shocks Effect on Economic Growth OPEC versus non-OPEC Economies**, Lund University Scholl of Economics and management, Sweden, 2015P09.

[3] فريد راهم، نبيل بوركاب: **إنهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، يومي 08-08 أفريل 2015، ص02.

[4] سفيان بوقطاية وآخرون: **أثر انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري – التداعيات والحلول**-، مجلة اقتصاديات المالي والأعمال JFBE، العدد6، جوان 2018، ص355.

ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات النفطية فقد كان لانهيار الأسعار آثر سلبي كبير على معدلات النمو، وهو ما يبينه المخطط التالي:

الشكل رقم (01-02): مخطط لمعدل النمو للإنتاج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2014-2017)

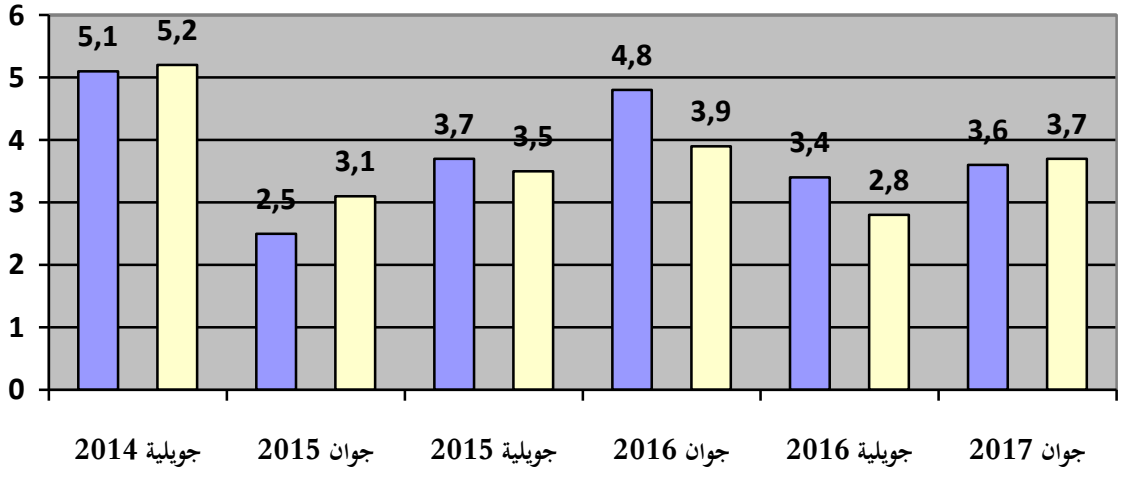

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 مدى تأثر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بانخفاض أسعار النفط، حيث انخفضت من نسبة 5.2% سنة 2014 إلى 2.5% مباشرة بعد الأزمة سنة 2015، ورغم التعافي الذي تشهده تلك المعدلات بعد مضي سنتين من الانهيارات لكن تبقى دائما دون المطلوب وعكس توقعات الحكومة التي اتخذت من معدل نمو 7%كهدف خلال السنوات المقبلة.

أما على المدى البعيد فيمكن لانهيار أسعار النفط أن يؤدي إلى آثار سلبية كبيرة خصوصا على المستوى الاجتماعي وذلك من خلال توفير مناصب الشغل التي تتكفل الدولة بتوفير الجزء الأكبر منها من خلال التوظيف العمومي والذي شهد تجميدا إلا في بعض القطاعات كالتعليم والصحة مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 10.6% - حسب معطيات البنك الدولي- بعد الأزمة خلال سنة 2015. [1]

ومع نهاية 2014 عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة انهيار أسعار النفط، كما تراجعت احتياطات البلد من النقد الأجنبي إلى 172.6 بنهاية 2015، كما أن هذا

[1] سفيان بوقطاية وآخرون: **مرجع سبق ذكره**، ص356.

الانكماش سيمتد إلى الناتج الداخلي العام الذي سينخفض إلى 208 مليار دولار خلال السنوات المقبلة على أساس نمو سنوي في حدود 4%، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية[1].

أشار العديد من الخبراء الإقتصاديين إلى أنه في الأعوام العشرة المقبلة ستتعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الإقتصادية إذا لم توسع استثماراتها، معتمدين بهذا التوقع على بيانات الاكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب خاصة الغاز الصخري الذي سيؤدي إلى تراجع أسعار الطاقة، وبالأخص الغاز والنفط، وبالتالي التأثير على ميزانيات الدول على المدى القصير والبعيد، ولهذا رجح خبراء أن تحقق الدول الكبرى المصدرة للغاز المسال مزية إستراتيجية في تسويق إنتاجها، على رأسها قطر، وسط بوادر عجز قطاع الغاز المسال في الولايات المتحدة عن التكيف تماما مع أسعار منخفضة للطاقة[2].

وتفيد هذه المعطيات إلى الأثر السلبي الذي لحق بالإقتصاد الجزائري نتيجة الأزمة النفطية، الأمر الذي أدى إلى اختلال معظم المؤشرات الإقتصادية، خصوصا أن معظم العوائد النفطية تستعمل لتغطية التكاليف الاجتماعية في ل سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر.

- **أولا: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري**

يحتل النفط مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي فأحادية الإنتاج المعتمدة جعل الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث تفوق صادرات هذا القطاع الـ98% من الصادرات الإجمالية وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي[3].

ويعتمد الإقتصاد الجزائري اعتمادا مطلق على النفط، فهو يمثل حوالي ثلثي الإنتاج والدخل المحلي، أما الثلث المتبقي ففي معظمه هو دخل غير مباشر للنفط، كما يشكل ما يفوق 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، والتي مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط والتي تعتبر طرفا مهما في التطوير الإقتصادي،

[1] أحمد بوريش: **تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، يومي 07-08 أفريل 2015، ص13.

[2] عاعر مران: **انخفاض أسعار النفط الأسباب والعواقب**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية. متاح على الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/901، تاريخ التصفح: 2019/04/11 الساعة: 18:00.

[3] عاشور حيدوشي، ميلود وعيل: **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، جوان 2017، ص323.

وقد بلغت المداخيل الجبائية النفطية لسنة 2007 حوالي 2711.4 مليار دج . وبلغت الضريبة المباشرة النفطية 1102.4 مليار دج سنة 2007 بالنسبة لسوناطراك و296.6 مليار دج لشركائها، وبلغت الضريبة على الأجر 211 مليار دح[1].

يعد قطاع المحروقات المحرك الرئيسي وقاطرة النمو الإقتصادي إذ تزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن 38% ويساهم في نمو الإقتصاد بأكثر من 25%.[2]

تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات بقيمة فاقت 98.39% بمبلغ إجمالي بلغ 63.326 مليون دولار سنة 2013 مما يعني أن الصادرات الأخرى لا تمثل سوى 1.6% بقيمة تقدر بـ 2.161 مليون دولار مما يبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية، وهذا ما يؤكد أن تطور صادرات قطاع المحروقات يؤدي إلى تطور الاحتياجات من العملات الأجنبية.

- **ثانيا: الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط**

على خلفية ارتفاع أسعار المحروقات طوال الفترة 2002-2013 تحولت الفوائض النقدية إلى عجز وتباطؤ في النّمو الاقتصادي مجملاً نتيجة الأوضاع في أسواق الطّاقة العالمية، فلا يزال انخفاض المحروقات واحتدام التغيّرات الجيوسياسية على المحيط الخارجي للجزائر قويًّا نتيجة لأوضاع داخلية وخارجية عديدة، وتشير التوقعات إلى أن حالة التباطؤ في الجزائر التي لا تزال تتكيف مع صدمة أسعار المحروقات ستستمر خلال السنوات المقبلة لذا تسعى الجزائر بتوجهات السياسة النقدية جاهدة في الحيلولة دون تفاقم هذه الأزمة، ومحاولة الحفاظ على الأقل، على مستويات مقبولة في مؤشرات النمو.

حيث بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي الذّي شهده عشرية التسعينات من القرن الماضي، استأنف النشاط الاقتصادي في الجزائر النمو في غضون 15سنة الأخيرة بفضل برامج الإنعاش وفي ظرف يتميز بتخفيف معتبر لحدة أزمة الدين السّيادي، جنباً إلى ارتفاع أهم الموارد التمويلية للجزائر (المحروقات)وبالرّغم من أنّ هذا

[1] مصطفى بن ساحة، عبد الناصر بوثلجة: **معالم التحرك الإستراتيجي لتنويع الصادرات خارج قطاع النفط الجزائري**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 2018، ص429.

[2] عبد المجيد قدي: **الإقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 7-8 أفريل 2008، سطيف، الجزائر، ص2.

الانتعاش كان متذبذباً إلاّ أنه على وتيرةٍ سمحت للجزائر بمواجهة أثر الصّدمة الخارجية القوية 2009-2008. بالاعتماد على تقسيم الفترات يمكن تحديد مراحل للتطورات الاقتصادية في الجزائر منذ عزّ الأزمة 1995-1996 فمرحلة التّعافي والاستئناف سنة 2002 لتبلغ ذروة الانتعاش 2008-2012، ثم مرحلة التقهقر والهبوط الكبير الذّي شهدته خلال 2017/2014؛

كما أنّ الأداءات الاقتصادية والمالية المسجلة خلال الفترة 2001-2008 سمحت للاقتصاد الوطني أن يبقى ديناميكيا حتى في عز الصدمة الخارجية الكبيرة شاهدا على ذلك مؤشر PIB خارج المحروقات والذّي ساهم فيه التوسع القوي لاستثمار النّاتج عن حجم القروض، المعزّز بظروف مالية أكثر ملاءمة وبتدابير تدعيمية للمؤسسات، في الإنعاش الإنتاجي وفي ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات، إضافة إلى ذلك تم تسجيل حالة من الهبوط الاقتصادي بداية من سنة 2014، السنة التي اعتبرتها الحكومة سنة انتهاج سياسة ترشيد النفقات؛ وإنّ سياسة استهداف ميزان المدفوعات خلال 2001-2008 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال أسعار المحروقات، فقد سجل سنة 2008 فائضا بواقع 36.99 مليار دولار بالرغم من انه سجل هشاشة وتدهورا عنيفا خلال السنة اللاحقة 2009، نتيجة الصدمة الخارجية التي سببت تراجع في عائدات النفط.

وسنة 2014 يواصل ميزان المدفوعات أدائه المتراجع ليؤكد هشاشة الوضع الخارجي حيث سجل 0.13 مليار دولار كفائض أمام تراجع أداء الصادرات في ظرف يتميز باستمرار الواردات من السلع. 2017-2014 يسجل ميزان المدفوعات أول نكسة له منذ 1997 بتسجيل عجز بواقع 5.88 مليار دولار نتيجة الوضع المتردي لمؤشرات الخارجية في ظل تهاوي أسعار المحروقات، وبالرغم من أن الجزائر تخلصت من المديونية الخارجية إلا أننا نرى بأنه إذا استمر هذا الوضع فإنه من المحتمل لجوء الجزائر إلى الاستدانة، والجدول أدناه يوضح أسعار النفط خلال السنوات محل الدراسة:

الجدول رقم: (2-01): يوضح تطور أسعار صادرات البترول لسنوات 2014-2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
سعر وحدة صادرات البترول بالدولار	100.234	53.066	45.005	54.053

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

المطلب الثالث: نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال الفترة 2014-2017:

تعتمد نسبة معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على العملة المحلية الثابتة. وإجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين في النظام الاقتصادي زائد الضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات، وهو يُحسب دون عمل أي استقطاعات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها[1]، والجدول الموالي يوضح إجمالي الناتج المحلي الفعلي للجزائر خلال الفترة 2014-2014.

الجدول رقم (02-02): إجمالي الناتج المحلي الفعلي للجزائر خلال الفترة 2014-2017.

الوحدة: مليار دج

التاريخ	القيمة مليار دج	تغيير %
2014	3.8	%35.71
2015	3.7	%2.63-
2016	3.2	%13.51-
2017	1.4	%56.25-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (02-02): منحنى لإجمالي الناتج المحلي الفعلي للجزائر خلال الفترة 2014-2017

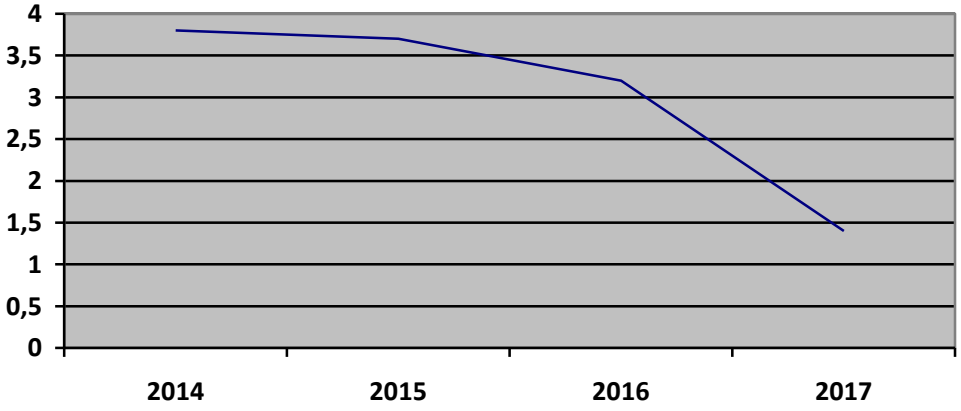

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

[1] أطلس بيانات العام الجزائر إقتصاد:**الجزائر نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي**. متاح على الموقع: https://ar.knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع: 2019/04/10، الساعة: 17:15.

من خلال الجدول والشكل رقم (01-01) نلاحظ أن أجمالي النتاج المحلي الفعلي للجزائر خلال الفترة 2014-2017 تراجعا من سنة لأخرى، ففي سنة 2014 بلغت نسبة الناتج المحلي الفعلي 35.71%، وسنة 2015 بلغت -2.63%، لتواصل الانخفاض بنسبة كبيرة حيث بلغت سنة 2016 -13.51%، و-56.25% في سنة 2017.

وعلى الرغم من أسعار النفط العالمية المنخفضة، سجَّل النمو الاقتصادي للجزائر بدايةً قويةً في 2017. وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 3.7% في الربع الأول للعام، وكان العامل الرئيسي لهذا النمو هو الإنتاج القوي لقطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 7.1%. وتراجع النمو في القطاعات الأخرى غير المحروقات إلى 2.8% من 4.0% خلال الربع نفسه من عام 2016. وكان التراجع واضحا في قطاع الصناعات التحويلية الذي هبط فيه معدل النمو إلى 3.9% من 5.1% في الربع الأول من عام 2016، وفي قطاع الزراعة انخفض النمو إلى 3% من 4.8%. وبلغ معدل التضخم أكثر من 6% حتى الآن هذا العام.

المبحث الثاني: تحليل الأداء الإقتصادي الجزائري باستعمال مربع كالدور للفترة 2014/2017

من أجل الإحاطة بالتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الجزائري عبر المؤشرات الأربعة التي استند إليها مربع KALDOR في التحليل، وقد سعت الدولة الجزائرية من خلال برامجها المعتمدة إلى تحقيق النمو الإقتصادي والقضاء على البطالة وكذا إلى استقرار الأسعار وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي

باعتبار أن النمو الإقتصادي هو تحقيق الريادة في الدخل الوطني عبر الزمن، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الإقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع، وتعتبر الميزانية أهم أدوات والوسائل لتخطيط وتنفيذ برامج الاستثمار والرفع من الطاقات الإنتاجية مما يساهم في الرفع من النمو الإقتصادي، ويعتبر الإنفاق العام أهم أدوات الميزانية في ذلك، من خلال انتهاج سياسة انفاقية توسعية أثناء حالات الركود الإقتصادي هو معرفة مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى دراسة مدى تحقيق الإنفاق العام للنمو الإقتصادي في حالة الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): الإنفاق العام للنمو الإقتصادي الجزائر للفترة (2014-2017)

السنوات	الإنفاق الحكومي مليار دج	الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	الناتج الداخلي خارج المحروقات مليار دج	النمو الإقتصادي %
2014	17 522.8	17 228.6	12 570.8	4.1
2015	18 933.6	16 702.1	13 567.9	2.9
2016	19 890.5	17 406.8	14 381.1	3.4
2017	19 732.6	18 906.6	15 297.8	1.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf 12/06/2019.

ويمكن التعبير عن هذا الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): تطور النفقات العامة ومعدل النمو الإقتصادي للفترة (2014-2017)

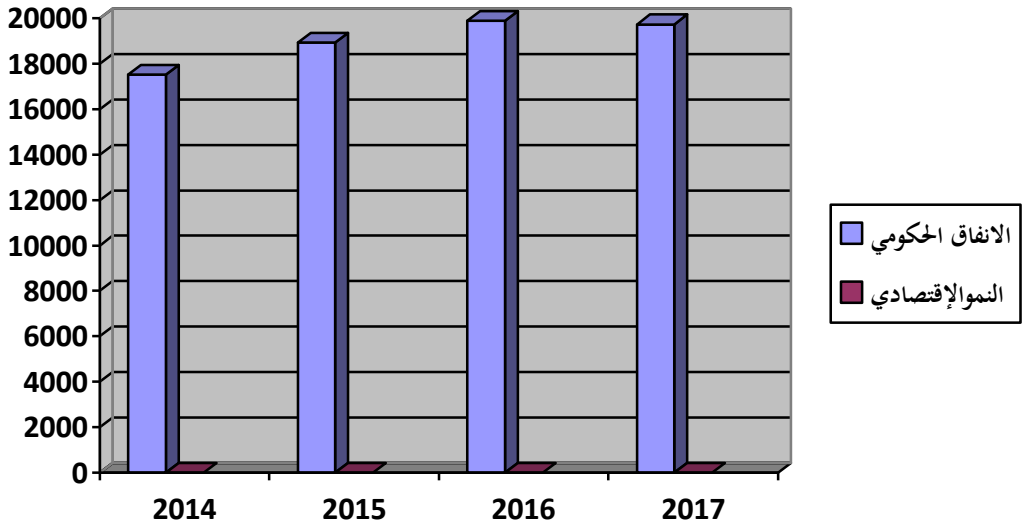

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين والخاصة بتطوير كل من النفقات العامة ومعدل النمو الإقتصادي نلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي هي علاقة طردية، حيث ساهمت الزيادة المعتبر للنفقات العامة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي إذ يلاحظ أنه خلال هذه الفترة (2014-2017) حقق متوسط معدل نمو إقتصادي قدر بـ 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة الارتباط بمستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع على الناتج المحلي والإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (02-04): نسب نمو القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2014-2017

السنوات	القطاع الزراعي	قطاع المحروقات	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة (خ. م)	البناء والأشغال العمومية
2014	6.5	6 -	6.8	4.7	9.2
2015	6.7	2.2 -	6.3	4.9	6.6
2016	8.5	3.2 -	7.1	2.2	5.9
2017	6.8	3.4 -	6.8	4.3	7.3

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017

الشكل رقم (02-04): نسب نمو القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (2010- 2013)

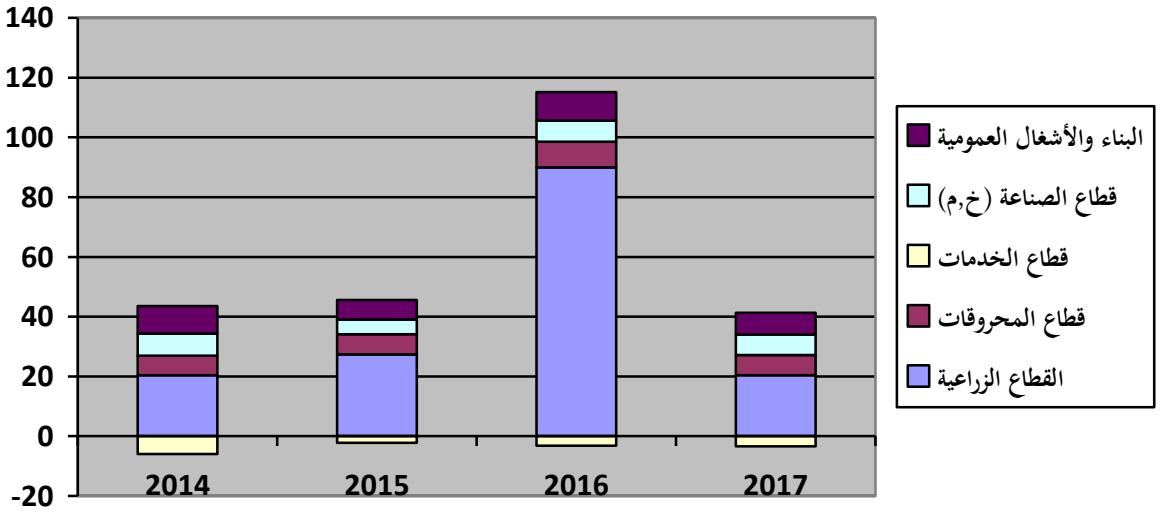

المصدر: من إعداد الطالبين بناءًا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ معدلات نمو متباينة بالنسبة لقطاع المحروقات وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول ومعدلات الإنتاج المفروضة على OPEC، بحيث أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا في السنوات (2014-2017)، إذ سجل معدل سلبي، وقد أثرت هذه النتيجة سلبا على معدلات النمو الإجمالي للإقتصاد بسبب ثقل فرع المحروقات في تكوين القيمة المضافة، وله وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة 45.9% سنة 2017.

كما أن مؤشر هذا القطاع يسجل نموا سلبيا قدره (-1.2) بالنسبة للسنة المالية 2017 مقارنة بسنة 2016 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج بتذبذب أسواق الخام البترولية، بالإضافة إلى قلة الطلب على المحروقات خلال الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى قل من 50 دولار للبرميل، مما أدى بالدول المصدرة بتخفيض معدل الإنتاج اليوم بأكثر من مليون برميل.

أما قطاع الفلاحة فيعرف هو الآخر تذبذب بسبب تأثره بموسم الجفاف والأمطار وكانت أعلى نسبة له سنة 2010 بـ13%، ويرجع ذلك لسببين هما موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

وبالنسبة لقطاع الصناعة فقد شهدت نسب نمو متواضعة جدا، ولكن يعرف هذا القطاع ارتفاع إنتاج القطاع الخاص، بينما عرف إنتاج القطاع الصناعي العمومي انخفاضا كبيرا من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية.

مما يلاحظ على هذه الفترة أن تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والذي يعبر عن مدى إنتاجية هذا الإنفاق، ففي حالة الجزائر هو ضعيف نظرًا لكون القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود الإجمالي وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة الحساسة، بينما يؤثر المجهود الإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

وما يؤكد ذلك هو الدراسة التي أعدها البنك الدولي سنة 2008 على عينة من 93 دولة شملتها الدراسة فيما يخص الإنتاجية الإقتصادية أن الجزائر تأتي في المرتبة 85، رغم الاستثمارات الضخمة التي عرفتها في تلك الآونة والتي تعتبر الأحسن في المنطقة[1].

المطلب الثاني: تقييم مدى النجاح في تخفيض البطالة:

يتجلى التحدي التنموي الأبرز الذي عمدت السياسة الإقتصادية، إذ أن هدف تحقيق التشغيل الكامل من أهم النقاط الحساسة الموضوعة على طاولة النقاش والمبرمجة ضمن ميزانية الدولة. وهذا ما سنقف عليه من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (20142017)

الجدول رقم (02-05) : تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (2014- 2017)

السنوات	2014	2015	2016	2016
معدل البطالة	7.3	11	8.	10.6

المصدر: عناني ساسية، سريدي سمية، تقييم فعالية الإنعاش الإقتصاد في تحسين أداء الإقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، يومي 209/20 أكتوبر 2013، جامعة المسيلة، الجزائر، ص15.

[1] - FMI , **Bulletin Economique**¸ N° 6 Novembre/ Décembre¸ 2007, P2.

الشكل رقم (02-05): تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (2014- 2017)

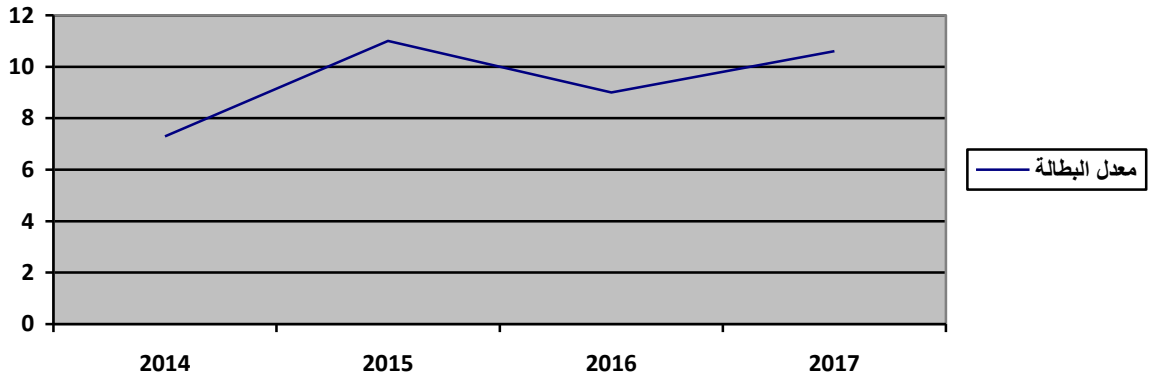

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

يبين الجدول والشكل أعلاه ومن خلال الصدمة النفطية التي عرفتها هذه الفترة أجبرت الجزائر على تبني سياسة تقشفية مست سياسة التوظيف المتبعة مع أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، كما أن أغلب المناصب تركزت في قطاع الخدمات والاتصال دون القطاعات الهامة الأخرى لذلك تباينت نسبة لامتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

ويمكن توضح تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الإقتصادية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-06): تطور مستويات التشغيل حس القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: مليون عامل

القطاعات	2014	2015	2016	2016
قطاع الفلاحة	1242	11.36	1034	9.12
نسبة التشغيل	13.11	11.67	10.77	8.97
قطاع الصناعة	1194	1337	1367	1335
نسبة التشغيل	12.60	1373	14.24	13.12
البناء والأشغال	17181	1886	1595	1663
نسبة التشغيل	18.14	19.37	16.92	16.35
الخدمات	5318	5377	5603	6260
نسبة التشغيل	46.14	55.23	58.37	61.55
المجموع	9472	9735	9599	10170

Source : office nationale des statistiques, enquête emploi auprès des ménages 2000-2012, Site internet: http: //www,ons,dz

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يحتل الريادة من حيث توظيف اليد العاملة، إذ يستحوذ القطاع على أكثر من نصف الطبقة المشغلة، وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الدولة، خاصة في ظل تشجيع الحكومة للشباب من أجل إقامة مشاريع استثمارية والدعم الممنوح من طرف الوكالة الوطنية أين اتجه الشباب إلى المشاريع الخدمية بصورة ملفتة كالنقل، المطاعم، وخدمات الإعلام الآلي، ويضاف لذلك توسع قطاع الاتصالات وما عرفه من دعم عبر برنامج الإنعاش الإقتصادي يليه قطاع الفلاحة بنسبة مساهمة 16.37% المتوسط، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.43% نتيجة الاهتمام بقطاع البنى التحتية والسكن، أما قطاع الصناعة لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برامج الانعاش الإقتصادي إذ سجل نسبة مساهمة ضعيفة لم تتعدى 12.85%.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب مناصب الشغل في الجزائر تبقى مؤقتة بالنظر إلى تطور حجم الأجراء المؤقتين من خلال الآليات المتخذة من طرف الدولة والموجهة لتشغيل الشباب عبر عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج.

المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014-2017)

باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو من ضمن أهداف السياسة الإقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال برامج كبح التضخم، وهذا للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وتعتبر عملية التحكم في السياسة المالية التوسعية من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الإقتصاد الوطني، وقد عرف الإقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوط تضخيمية شديدة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-07): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: %

السنوات	2014	2015	2016	2017
التغير %	3.9	4.5	8.8	9.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (02-06): تطور معدل التضخم للجزائر خلال الفترة (2014- 2017)

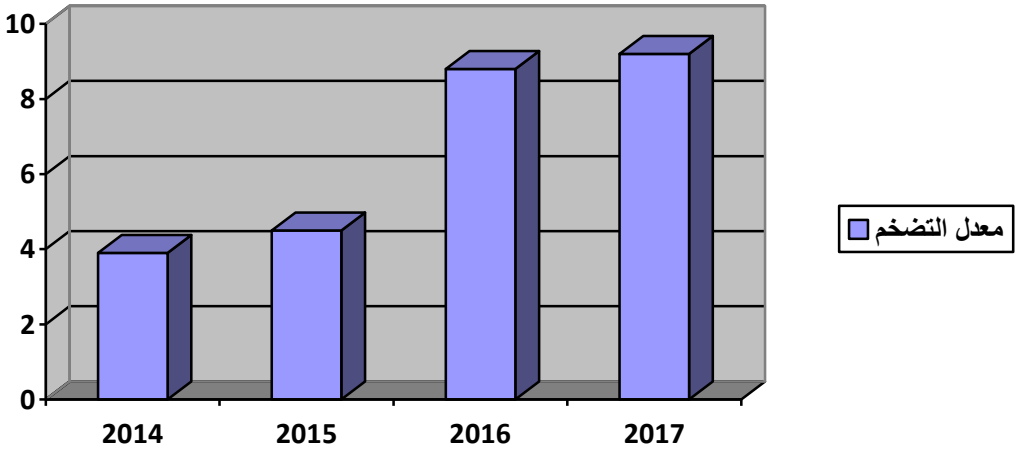

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-05)

حسبما كشف عنه الديوان الوطني للإحصائيات عن نسبة تضخم إلى نهاية فيفري يقدر بـ7%، و اعتمد الديوان على تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ومتوسط نسبة التضخم السنوي على أساسا حساب الفترة الممتدة ما بين مارس 2016 إلى فيفري 2017 مقارنة بالفترة ما بين مارس 2015 و فيفري 2016 .

ويبين مؤشر شهر فيفري مقارنة بشهر جانفي 2017 بناقص 0.6 % بانخفاض أكبر من ذلك المسجل في فيفري 2016 مقارنة بجانفي 2016 .

علما أن مؤشر التضخم بلغ 6.4 % إلى غاية ديسمبر 2016، في نفس السياق،بلغت أسعار المواد الغذائية تراجعا بنسبة 1.5 في المائة في فيفري الماضي مقارنة بشهر جانفي نتيجة تطور مؤشر أسعار المواد والمنتجات الفلاحية الطازجة ،فضلا عن المنتجات الغذائية .

بالمقابل،عرف مؤشر أسعار المنتجات الفلاحية انخفاضا بنسبة 1.2 في المائة ،وباستثناء البطاطس والسمك كمواد عرفت ارتفاعا بنسبة 6.2 و 1.5 % على التوالي ،فان باقي المواد تراجعت لاسيما اللحوم البيضاء بنحو 11 % في فيفري 2017 مقارنة بجانفي 2017 و 12 % مقارنة بفيفري 2016،كما انخفض مؤشر المنتجات الغذائية بنسبة 1.9 % نتيجة تراجع مؤشر سعر السميد بنسبة 17.3 % .

أما باقي المواد والخدمات،فان أسعار الألبسة عرفت تراجعا ب 0.9 % في فيفري مقارنة بشهر جانفي،في نفس السياق،عرفت مؤشرات أسعار النقل و الاتصالات استقرارا،بينما ارتفع مؤشر أسعار السكن و الأعباء

الملحقة 0.7 % ،فيما بلغ نسبة نمو مؤشر الأثاث 0.2 % و مواد النظافة الجسدية 1.8 % و التعليم و الثقافة و الترفيه 0.1 %.

المطلب الرابع: دراسة مؤشرات التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات):

يقصد بمفهوم التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات تقييم فعالية سياسة الإنعاش الإقتصاد التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وتتلخص أهمية ميزان المدفوعات في أنه وسيلة للتحليل الإقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الإقتصاد العالمي، كما انه مقياس هام لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، بما يساهم في تحديد القيم والفعلية لعملة الدولة ي سوق الصرف الأجنبي وبالتالي الاعتماد عله كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز، كأدوات لمنع أو تخفيف التضخم أو الركود الناتج عن اختلال ميزان المدفوعات.

ويمكن تتبع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2014-2017) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-08): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2014-2017):

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان المدفوعات	26.44	0.13	5.88-	27.537-
الميزان التجاري	20.167	9.880	0.459	18.083-
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	0.361-	1.020-	3.396	0.061-
الصادرات من المحروقات	70.58	63.81	58.462	33.081

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول ألاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات تميز برصيد موجب رغم الرصيد السال لميزان العمليات الرأسمالي نتيجة تسديد خدمات الديون الخارجية ولكن رغم الرصيد الموجب إلا أنه متذبذب حيث بلغ سنة 2014 بـ 0.13 مليار دولار نتيجة انخفاض المحسوس لأسعار البترول.

ومن خلال تحليل ميزان المدفوعات حسب فئة هذه التدفقات يتبين أن العجز في الميزان التجاري (السلع) بلغ 3,58 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018 مقابل عجز قدره 7,9 مليار دولار في نهاية يونيو 2017ي أي انخفاض 54,7 بالمائة.

أما بالنسبة إلى فئة الخدمات باستثناء دخل العوامل فقد تقلص العجز إلى 3,8 مليار دولار في نهاية يونيو 2018 مقابل عجز قدره 4,35 مليار دولار في نهاية يونيو 2017 (-13بالمائة) وفقًا لنفس المصدر.

تتكون فئة الخدمات باستثناء دخل العوامل بشكل رئيسي من الخدمات التقنية التي يقدمها الأجانب في الجزائر (البناء الأشغال العامة إلخ) وكذا التي تقدمها الجزائر في الخارجي والنقل الذي توفره شركات النقل الأجنبية للبضائع المستوردة من قبل الجزائر (ملاك السفن) والتأمين الدولي.

من ناحية أخرى بالنسبة لفئة دخل العوامل اتسع العجز إلى 1,84 مليار دولار مقابل عجز قدره 1,23 مليار دولار في نهاية يونيو 2017. ويشمل بند الدخل من العوامل على وجه الخصوصي الأرباح التي توطن في الخارج من قبل الشركات الأجنبية التي تنشط في الجزائري والأرباح التي حققتها الشركات الجزائرية في الخارج .

وفيما يتعلق بصافي التحويلات والذي يخص أساسًا تحويلات المعاشات ورواتب التقاعد إلى الجزائري فقد ارتفعت بنسبة 27,6 بالمائة لتصل إلى 1,73 مليار دولار في نهاية يونيو 2018 مقارنة مع 1,36 مليار دولار في نهاية يونيو 2017.

وبشكل إجمالي تقلص عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 7,48 مليار دولار في نهاية يونيو 2018 مقابل عجز قدره 12,12 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2017.

ويشتمل الحساب الجاري لميزان المدفوعات على أرصدة الميزان التجاري للسلع وفئة الخدمات خارج العوامل وفئة الدخل من العوامل إلى جانب صافي التحويلات.

أما عن رصيد حساب رأس المال والمعاملات المالية فقد سجل عجزًا قدره 447 مليون دولار في نهاية يونيو 2018 مقابل فائض قدره 1,06 مليار دولار في نهاية يونيو 2017.

ويتكون رصيد حساب رأس المال والمعاملات المالية أساسا من الاستثمارات الصافية المباشرة (قيمة الاستثمارات في الجزائر ناقص قيمة الاستثمارات الجزائرية في الخارج) وكذا عمليات القرض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بين المقيمين وغير المقيمين.

وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 631 مليون دولار في النصف الأول من عام 2018 مقارنة بمبلغ 601 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2017.

المربع السحري للإقتصاد الجزائري للفترة (2014-2017)

كما سبق وأن تطرقنا في الجزء النظري عن الأهداف الإقتصادية المحددة من خلال المربع السحري لكالدور، سوف نعالج أهم تأثيرات الأزمة النفطية في الجزائر على كل من النمو الاقتصادي، التشغيل، وكذلك استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي، بما يحسن تنافسية الإقتصاد الجزائر، وهذا ما توضحه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): مؤشرات الاستقرار الكلي الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

السنوات	معدل النمو الإقتصادي	ميزان المدفوعات	معدل التضخم	معدل البطالة
2014	3.6	15.33	3.9	9.9
2015	2.8	20.06	4.5	9.
2016	3.3	12.05	8.8	10.99
2017	2.8	0.14	3.2	9.8

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على إحصائيات بنك الجزائر

تأثير عائدات النفط على المتغيرات المربع السحري للجزائر خلال الفترة (2014-2017)

يمكن توضيح أثر انخفاض أسعار النفط من خلال تمثيل المتغيرات الإقتصادية لمربع السحري كالدور للفترة (2014-2017) بالاعتماد على المعطيات السابقة كمايلي:

الشكل رقم (02-07): مربع كالدور للمؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري للفترة (2014 -2017)

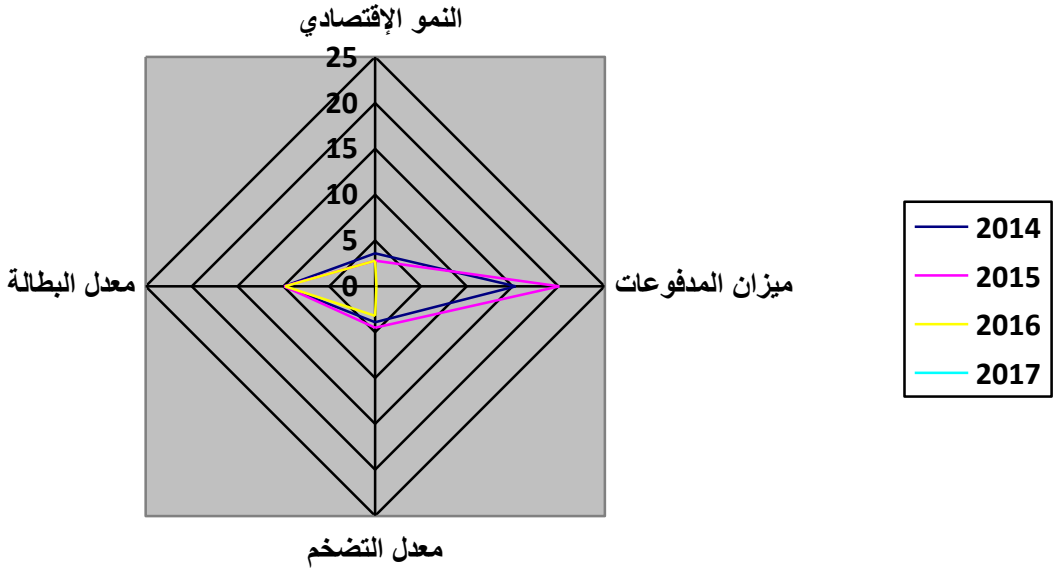

المصدر: من إعداد الطالبين بواسطة برنامج Excel وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-07)

تطلق صفة السحري على مربع كالدور لأن الواقع يبين أنه من الصعب تحقيق الأهداف الأربعة في وقت واحد خاصة في المدى القصير بسبب العلاقات المتناقضة بين متغيرات المربع، حيث إنه تبعا لاتجاه أقطاب مضلعات المربع في اتجاه معين فإنها تؤشر على الوضعية الإقتصادية للدولة والسياسة المتبعة، ومن ثم فإن الوصل بين القمم الأربعة (اتساع المساحة) يشكل الوضع المربع السحري كالدور وهو الوضع الأمثل، ومن خلال الشكل يتضح جليا أن الإقتصاد الجزائري يواجه صعوبة كبيرة لأن محاور المربع تتجه نحو الداخل (انحسار المساحة نحو الداخل) وهذا يدل على تدهور المؤشرات الإقتصادية للنمو مثل ارتفاع معدل التضخم إلى2.3% وارتفاع في معدل البطالة إلى 9.8% وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور للعملة الوطنية، ومن يمكن القول أن السياسة الإقتصادية في الجزائر تخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الإقتصادي الدولي المتمثل في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل أداء الإقتصادي في ظل الأزمة النفطية 2014-2017 نخلص إلى أن الأزمة النفطية ميزانيتها تدخل مرحلة العجز وهي التي بنتها على أساس ريعي يعتمد على مداخيل النفط، وهي التي اعتمدت في ميزانيتها على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، وفي سنة 2015 انخفض متوسط برميل النفط بـ41% من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص في إيرادات صادرات المحروقات (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014) وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014، ونتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف بـ 34.81 مليار منتقلا من 178.94 مليار نهاية 2014 إلى 144.13 مليار نهاية 2015. ونتيجة الاعتماد على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الأسعار أثر كبير على معدلات النمو. في الفترة من 2014-2017

الخاتمة

الخاتمة:

إن تحقيق التنمية والاستقرار الإقتصادي يتطلب تجسيد وتطبيق سياسات إقتصادية مختلفة من بينها الإنفاق العام الذي يعتبر كأهم أدوات السياسة المالية من أجل إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية. ويرتبط الإستقرر الإقتصادي الكلي بوضعية مربع السياسة الإقتصادية التي تشكل زواياه الأربعة المؤشرات الأساسية للإستقرار الإقتصادي الكلي، وتكون الوضعية الإقتصادية لأي بلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع أكبر كما أن هناك إرتباط كبيرا بين مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي سواء كان هذا الإرتباط طرديا أو عكسيا، ومن خلال إشكالية الدراسة التي تمحورت حول كيفية تأثير الصدمة النفطية على أداء الإقتصاد الجزائري من خلال دراسة عناصر المربع السحري لكالدور خلال الفترة 2014-2017 توصلنا إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج النظرية للدراسة:

توصلنا في الجزء النظري من هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في الآتي:

- تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في كل من الأداة والمنهج، الأدوات المستعملة، والمتمثلة في المربع السحري لكالدور؛
- تختلف الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة، عينة الدراسة؛
- تمثل أهداف المربع السحري لكالدور في تحقيق المؤشرات الأربعة للسياسة النقدية وهي محاربة التضخم ومحاربة البطالة،وتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- يمكن اعتبار أي سياسة إقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في ما يصطلح عليه بـ مربع كالدور.

ثانيًا: النتائج الميدانية للدراسة:

- إن هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 55 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها.
- بخصوص النمو الإقتصادي خلال الفترة (2014-2017) سجل نموا سلبيا قدره (-1.2) بالنسبة للسنة المالية 2017 مقارنة بسنة 2016 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج بتذبذب أسواق الخام البترولية، بالإضافة إلى قلة الطلب على المحروقات خلال الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى قل من 50 دولار للبرميل.

رابعًا: آفاق الدراسة

حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير الأداء الإقتصادي في ظل الأزمة النفطية 2017/2014 على متغيرات المربع السحري لكالدور، ومن الجوانب المتعلقة بالدراسة والتي لم يتم التطرق إليها خلال هذا البحث يبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى مستقبلاً، لذا نقترح المواضيع التالية:

- الحلول الممكنة لتنويع الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات؛
- الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات؛
- سبل ومتطلبات الإقتصادي الريادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة: **قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2014.
2. طالب مُحَّد عوض: **مدخل إلى الإقتصاد الكلي**. معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، د ت.
3. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** . ديوان المطبوعات الجامعية . الساحة المركزية . بن عكنون . الجزائر، 2003.
4. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** . الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية . القاهرة، 2003.
5. مُحَّد حلمي الطوابي **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدولة الحديثة** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. مُحَّد عبد العزيز عجمية: **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**. جامعة الإسكندرية، مصر، 2000،
7. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: **إقتصاديات المالية العامة**. دار المناهج، عمان، 2006.
8. هجير عدنان زكي: **الإقتصاد الدولي**. دار الفكر، دمشق، سوريا (د ط)، 2008.

ثانيًا: المجلات والدوريات:

9. أحمد بوريش: **تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، يومي 07-08 أفريل 2015.
10. سفيان بوقطاية وآخرون: **أثر انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري – التداعيات والحلول-**، مجلة اقتصاديات المالي والأعمال JFBE، العدد6، جوان 2018.

11. عاشور حيدوشي، ميلود وعيل: **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، جوان 2017.

12. عبد المجيد عطار: **انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الإقتصاد الجزائري**، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدر" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 7 نوفمبر 2015.

13. عبد المجيد قدي: **الإقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 7-8 أفريل 2008، سطيف، الجزائر.

14. علي قرود، عبد الباقي كيحل: **الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2015)**، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المعاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي، 03-04 نوفمبر 2016

15. فريد راهم، نبيل بوركاب: **إنهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، يومي 08-08 أفريل 2015.

16. مُحَّد حابيلي، **الإقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**، مجلة الإصلاح الإقتصادي، مركز المشروعات الدولية، القاهرة، مصر، العدد20، أبريل 2008.

17. مُحَّد راتول، صلاح الدين كروش: **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**. مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 66، مصر، 2014.

18. مُحَّد علي موسى المعموري: **تقييم أداء الإقتصاد العرقي باستخدام مربع KALDOR للمدة 2003-2012**. مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 102، 2015.

19. مصطفى بن ساحة، عبد الناصر بوثلجة: **معالم التحرك الإستراتيجي لتنويع الصادرات خارج قطاع النفط الجزائري**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 2018.

ثالثًا: الرسائل والمذكرات الجامعية

20. سعد الله داود: **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير إقتصاد نقدي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013-2013.

21. عماد علي مُحَمَّد: **مدى فعالية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير إقتصاد نقدي، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008.

22. اسمهان أرزاق، مونة زلماطي: **الأزمة النفطية وانعكاساتها على السياسة الاجتماعية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة سعيدة، 2016-2015.

23. فاطمة محفوظ: **أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري**، مذكر مكلمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015-2014.

رابعًا: المراجع باللغة الأجنبية

24. FMI , **Bulletin Economique**¸ N° 6 Novembre/ Décembre¸ 2007.

25. Amel ATTOUMI , **Chocs pétroliers et l'activité économique : Application sur un panel de pays producteurs de pétrole. L'Algérie, l'Arabie Saoudite et le Nigeria,** Mémoire de fin d'études, En vue de l'obtention du diplôme de MASTER en Sciences Economiques, Option : Economie Appliquée et Ingénierie Financière, Université Abderrahmane MIRA de BEJAIA, 2013-2014.

26. Hanna Boheman and Josephine Maxén, **Oil Price Shocks Effect on Economic Growth OPEC versus non-OPEC Economies**, Lund University Scholl of Economics and management, Sweden, 2015.

خامسًا: مواقع الانترنت

- http://rawabetcenter.com/archives/901.
- https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CountryProfiles/2017/algeria_cp_arb.pdf
- :https://aawsat.com/home/article/1078926
- : http://elhiwardz.com/national/81635
- :https://ar.knoema.com/atlas

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	I
الإهداء	II
لملخص	IV
قائمة الموضوعات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	01
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	07
المبحث الأول: الإطار النظري والتطبيقي للمربع السحري لكالدور والأزمات النفطية	08
المطلب الأول: الإطار النظري للمربع السحري لكالدور	08
أولاً: مفهوم ومبادئ المربع السحري لكالدور	08
ثانيًا: مؤشرات المربع السحري لكالدور	08
المطلب الثاني: الإطار النظري للصدمات النفطية	12
أولاً: مفهوم الصدمة النفطية	12
ثانيًا: أسباب الصدمة النفطية	13
ثالثًا: دور الدولة في النشاط الاقتصادي والسياسة المالية	16
رابعًا: عائدات النفط ومؤشرات المربع السحري لكالدور	18
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	20
المطلب الأول: الدراسات المحلية	20
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	25
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	30

خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	34
المبحث الأول: تحليل تطور أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري للفترة 2014-2017	35
المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي	35
المطلب الثاني: تحليل تطور أداء النمو الإقتصادي خلال الفترة 2014-2017	37
المطلب الثالث: نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال الفترة 2014-2017	42
المبحث الثاني: تحليل الأداء الإقتصادي الجزائري باستعمال مربع كالدور للفترة 2014/2017	44
المطلب الأول: النمو الإقتصادي	44
المطلب الثاني: تقييم مدى النجاح في تخفيض البطالة	47
المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014-2017)	49
المطلب الرابع: دراسة مؤشرات التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات	51
خلاصة الفصل	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
فهرس المحتويات	65